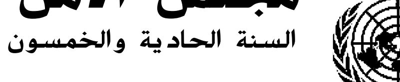
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٧٩

الخميس، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	**السيد ديجاميه**	**(فرنسا)**
الأعضاء:	**الاتحاد الروسي**	**السيد فيدوتوف**
	ألمانيا	**السيد هنزه**
	اندونيسيا	**السيد ويبيسونو**
	إيطاليا	**السيد فيرارين**
	بوتسوانا	**السيد ليغويلا**
	بولندا	**السيد فلوسفيتش**
	جمهورية كوريا	**السيد بارك**
	شيلي	**السيد سومافيا**
	الصين	**السيد وانغ شويشيان**
	غينيا - بيساو	**السيد كويتا**
	مصر	**السيد عواد**
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	**السير جون ويستون**
	هندوراس	**السيد مارتينيز بلانكو**
	الولايات المتحدة الأمريكية	**السيد اندرفورث**

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/503)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

التعبير عن المواساة للصين، حكومة وشعبا، فيما يتعلق بالفيضانات التي حدثت في البلد مؤخرا

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في بداية هذه الجلسة، أود، باسم المجلس، أن أعرب عن عميق مواساتنا للصين، حكومة وشعبا، لما منيت به من خسارة كبيرة في الأرواح والممتلكات نتيجة الفيضانات التي حدثت مؤخرا في الصين.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/503)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا والبرازيل والبرتغال وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا والرأس الأخضر وزمبابوي وملاوي وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كارنييرو (أنغولا) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد أموريم (البرازيل)، والسيد كاتارينو (البرتغال)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد لعمامره (الجزائر)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد جيلي (جنوب افريقيا)، والسيد لياو مونتيرو (الرأس الأخضر)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد روباديري (ملاوي)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا الوارد في الوثيقة S/1996/503. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/536، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/1996/494، التي تتضمن نص مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة، تحيل فيها رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه موجهة الى الأمين العام من رئيس جمهورية أنغولا.

المتكلم الأول نائب الوزير بلا وزارة في أنغولا، سعادة الجنرال هيجينو كارنيرو، وإنني أرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بالشكر على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن لكي أعرض وجهات نظر حكومة جمهورية أنغولا بشأن المرحلة الراهنة من تطور عملية السلام الجارية في بلدي وآفاقها، والتي وصلت الآن الى أدق مراحلها وأشدها حسما.

واسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم باسم حكومة جمهورية أنغولا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كذلك فإنني أبعث بتحياتنا الى سلفكم، السفير نبيل العربي، على الطريقة النشطة التي أدار بها أنشطة هذا المجلس خلال مدة رئاسته. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على امتناننا للعمل الذي يقوم به الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي؛ وممثله الخاص لأنغولا، السيد أليون بلوندين بيه؛ وللدول الثلاث المراقبة - وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا والبرتغال - على ما تبذله من جهود من أجل إحلال السلام في أنغولا.

لقد كنا منذ ما يقرب من سنتين، عندما بدأنا عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا، مدركين لتعقيداته وللعقبات والصعوبات الماثلة في طريقه. ومع ذلك، كنا نأمل ونرجو من الله أن نحقق بحلول هذا اليوم تقدما أكثر في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وظننا أن السلام في هذا اليوم سيكون قد استعيد وأن المصالحة الوطنية ستكون أكثر أولويات حكومة بلادي إلحاحا. وبالتالي، انصبَّت جهودنا منذ البداية على تحقيق هذا الهدف.

وبالرغم من هذه الجهود سارت تلك العملية ببطء؛ وأسباب ذلك معروفة جيدا لدى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولأعضاء هذا المجلس، الذين خاطبوا مرارا وتكرارا وفي كثير من القرارات والإعلانات، الذين يعيقون التقدم صوب تحقيق سلم وطيد ودائم.

وبعد الاجتماع الأخير المعقود في ليبرفيل بين فخامة رئيس الجمهورية وقائد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، أحرز تقدم كبير في تنفيذ بروتوكول لوساكا، الى جانب الوقف الفعلي للقتال، وخاصة فيما يتصل بالأعمال العسكرية وتعزيز الحوار السياسي بين حكومتي والاتحاد الوطني.

وأود مجازفا بأن أكون مفرطا في التفاصيل، أن أؤكد على بعض الإنجازات التي تحققت حتى الآن. إن جميع مراحل انسحاب القوات المسلحة الأنغولية الى أقرب مناطق الإيواء قد استكملت وتم تصحيح تحركات القوات التي اعتبرتها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تحركات غير معقولة. وقد أخذت تجري بالفعل عملية اختيار قوات الاتحاد الوطني وضمهم الى القوات المسلحة الأنغولية. وقد بدأت هذه العملية بإدماج ٦٠ ضابطا من ضباط الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، ممن شاركوا في حلقات دراسية تدريبية لاختيار وضم قوات الاتحاد الوطني، ويعمل الكثير منهم حاليا في مناطق الإيواء، بما فيها نغاجي ونغوفي وكونيمبالا وفيلا نوفا. وقد انتهى بالفعل إيواء قوات شرطة الرد السريع. وتقوم الشرطة الوطنية حاليا بتدريب الأشخاص الذين عينهم الاتحاد الوطني والذين سيقومون، في إطار بروتوكول لوساكا، بتوفير الأمن الشخصي لقادة تلك المنظمة. وقد اعتمد قانون العفو وصدر ليغطي جميع الجرائم المرتكبة في النزاع المسلح بعد تاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١. وقد أدلى رئيس الجمهورية ببيان عام بهذا المعنى، حسبما طلبت قيادة الاتحاد الوطني. وقد تم التعاقد مع شركة "ميهينز" لإزالة الألغام من الطرق وبالتالي توفير الأمن لحركة البضائع والأشخاص بحرية. وما برحت هذه الشركة تعمل على طول الطرق والسكك الحديدية الرئيسية في البلد. وقد وافقت الحكومة على فتح ١٥ منطقة إيواء لقوات الاتحاد الوطني في مقاطعة لونداسول. ولم تستكمل بعد المهام المشتركة بين أفرقة الحكومة والاتحاد الوطني. وتستهدف هذه المهام تنقيح أحكام القانون الدستوري الأنغولي. وقد بدأ بالفعل تنفيذ برنامج تجريد السكان المدنيين من السلاح. ومع أن الحكومة ليست مسؤولة عن ذلك، فقد قدمت الدعم بسبل عديدة لنقل قوات الاتحاد الوطني الى مناطق الإيواء.

وكان يمكن لهذه الإنجازات وغيرها أن تكون أكثر شأنا لو توفر قدر أكبر من التعاون من جانب الاتحاد الوطني. واننا نتطلع الى يوم ١٥ تموز/يوليه، الذي سيعود فيه الجنرالات - الذين تركوا القوات المسلحة للانضمام الى الاتحاد الوطني - الى وحداتهم.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لا تزال عملية السلام تواجه عقبات قد تؤدي، إذا ما استمرت، الى المزيد من التأخير بل والتراجع الى الوراء. واننا نشير بالتحديد الى نوعية قوات الاتحاد الوطني والأعتدة التي أرسلت الى مناطق الإيواء. فبعد المناشدات والإجراءات المتتالية التي استخدمتها قيادة الاتحاد الوطني، أدركنا أن نوعية وكمية الأسلحة والمعدات الحربية التي سلمت حتى الآن ليست سوى جزء صغير من الأسلحة والمعدات المتاحة للجناح العسكري للاتحاد الوطني. فلا يمكننا أن نتصور، على سبيل المثال، انه لم يكن متوفرا سوى ٧٢١ ١ كيلوغراما من الذخيرة في مناطق الإيواء الأربع التي أغلقتها بالفعل اللجنة المشتركة.

ونتيجة لذلك، فإن هذه العملية الجارية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تفتقر الى المصداقية ولا يمكن تقبلها. وبالإضافة الى أنها غير مقبولة فإنها تولد الشكوك بين الطرفين وتوهن عملية السلام. إن افتقار هذه العملية الى الشفافية لا ينعكس في الإيقاع البطيء لتنفيذها فحسب بل أيضا في العدد الكبير من الفارين ونوعية الأفراد المرسلين الى

مناطق الإيواء. ووفقا للأرقام التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فقد بلغ عدد الأشخاص الذين وضعوا في مناطق الإيواء بحلول ١٠ تموز/يوليه ٨٥٠ ٥٢، وبلغ عدد الفارين منهم بالفعل أكثر من ٠٠٠ ٦. ومن بينهم آلاف من الأطفال، وأكثر من ٠٠٠ ١٨ منهم لم يسلموا أية أسلحة.

إن الأعضاء الذين تابعوا مسألة الصراع الأنغولي المحلي لبعض الوقت سيدركون بسهولة أن أنواع وعيارات الأسلحة ونوعية القوات التي سلمها الاتحاد الوطني تثير الشكوك حول تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي يدعو الى انسحاب جميع القوات العسكرية التابعة للاتحاد الوطني وإيوائها وتجريدها من السلاح. وبالتالي، يتعين على مجلس الأمن وعلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا اتخاذ إجراء يساعد على تحسين الأداء في عملية الإيواء، الذي تعتبره البعثة ذاتها أداء غير مقبول، وبالتالي ضمان أن تصبح عملية السلام عملية لا رجعة فيها. واتساقا مع اتفاقات لوساكا، يجب علينا أن نؤكد على أن الإيواء الفعال والكامل لقوات الاتحاد الوطني، بما في ذلك التخلي عن الأسلحة والأساليب التقنية للحرب، شرط لا غنى عنه للتوحيد السلس للقوات المسلحة الأنغولية وبالتالي لتنفيذ الأحكام السياسية المتصلة بالمصالحة الوطنية. وتبعا لهذا، يجب ضمان الشفافية الكاملة في عملية التحقق هذه.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء انتشار العناصر المسلحة التابعة لقيادة الاتحاد الوطني التي تقوم أدوارا مزعومة لإنفاذ القانون في المناطق التي جلت عنها قوات الاتحاد الوطني. وهذا يعد انتهاكا صارخا لبروتوكول لوساكا. فالجزء الثاني من المرفق الخامس من البروتوكول يحظر أي شكل من أشكال المراقبة أو إنفاذ القانون لا ينص عليه تحديدا القانون والأحكام ذات الصلة من اتفاقات بيسيسي وبرتوكول لوساكا.

وكما ذكرت في البداية، فقد وصلنا الآن الى المنعطف الحاسم في عملية السلام في بلد لا يعرف السلام منذ أكثر من ٣٠ سنة. واليوم لدينا الأسس الرئيسية لإنشاء مجتمع ديمقراطي وموحد ومزدهر يجب أن تضطلع فيه جميع القوى السياسية، بغض النظر عن خلافاتها، بدور هام. وإن إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في المستقبل القريب، بما في ذلك الدعوة الموجهة الى قائد الاتحاد الوطني من جانب صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، هي تعبير لا يمكن إنكاره عن هذا المبدأ وعن هذه الرغبة.

وبحلول ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ نكون قد انتهينا من إدخال قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في القوات المسلحة الأنغولية ويتبع ذلك إعادة إرساء سيطرة الحكومة على المناطق التي يحتلها يونيتا حاليا والمرور دون عوائق للسلع والأفراد في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الوقت سيكون الاتحاد الوطني قد استعاد مركزه السياسي بصفته حزبا سياسيا مشروعا يشغل أعضاؤه مقاعد في الجمعية الوطنية ويشارك في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

إلا أن تنفيذ هذه المهام يتطلب الاستمرار في تعزيز مناخ الثقة بين الطرفين. وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد النداء الذي وجهه فخامة السيد خوزيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس الجمهورية إلى الاتحاد الوطني:

"رجاء الثقة بالحكومة بصفتها شريكا أمينا والحذو بهمة وجدية حذو الحكومة في المواقف التي اتخذتها حتى الآن مع الاحترام الدقيق لكل التزامات بيسيسي ولوساكا".

وفي هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام، من الضروري أيضا أن تعلق الدول المجاورة لأنغولا أية إجراءات سلبية قد تقلل من فرص النجاح. إن الانتهاكات المستمرة لأراضي أنغولا من قبَل الأجانب غير الشرعيين والمؤسسات الأجنبية مسألة يجب أن تنظر فيها لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. والفقرة ١٩ من منطوق قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) تدعو كل الدول الأعضاء، وبخاصة الدول المجاورة لأنغولا، إلى اتخاذ موقف يفضي إلى تحقيق السلم في بلدنا وإلى الإحجام عن اتخاذ أية إجراءات قد تنتهك أبسط قواعد أمن أية دولة. وبالتالي، فإننا نناشد مجلس الأمن أن يتصرف وفقا لمسؤولياته النبيلة في هذا المجال.

إن الاستقرار السياسي والاقتصادي في أنغولا يتطلب إعادة الإدماج الاجتماعي للآلاف من الجنود الذين يجري تسريحهم ابتداء من هذا الشهر. ويحول

هذا دون لجوئهم إلى الأسلحة مرة أخرى كوسيلة لضمان بقائهم مما يعرض سلم أمتنا واستقرارها للخطر. ونظرا للأزمة الاقتصادية الراهنة، فإن حكومة بلدي ليست في مركز يسمح لها بأن تتصدى لهذا التحدي بمفردها. ولذلك فإننا نود أن نوجه نداء إلى المجتمع الدولي بمساعدتنا. وأرجو أن أتوجه هنا بالتقدير للحكومات العديدة التي سبق أن أعربت عن استعدادها لدعم برامج إعادة الإدماج الاجتماعي هذه، وأن أطلب إليها أن تبدأ في تنفيذها بالتنسيق مع حكومة بلدي.

وفي هذه السنة، يجري تسريح ٢٠ ألف جندي من العدد الإجمالي وهو ٦٧ الف جندي. وأود أن أذكر المجلس بأنه قد تم تسريح ٤٠ ألف جندي نتيجة لعملية بيسيسي، ولم يتلقوا حتى الآن أية مساعدة لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. ويتطلب هذا العدد الكبير من العسكريين مساعدة ضخمة من حكومة أنغولا. ولا يمكن لنا أن نسمح بفشل كل الجهود المبذولة في عملية السلم لأننا لم نستطع توفير الحد الأدنى من المساعدة للذين نُشِّئوا لسنوات طوال في ظل الحرب.

وفي الوقت ذاته، فإن عملية الإنعاش الاقتصادي في المناطق الأكثر تضررا بسبب الحرب ستقطع شوطا طويلا في سبيل تحقيق مناخ السلم والثقة للآلاف والآلاف من اللاجئين والنازحين الذين أجبروا على ترك ديارهم أثناء القتال والذين سيكونون على استعداد للعودة بمجرد رجوع الحالة إلى طبيعتها. وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر على وجه الخصوص تنفيذ برامج إزالة الألغام التي بدأ العديد منها بالفعل، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في إطار برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية المقدم في بروكسل في العام الماضي. ونود أن نناشد الحكومات والمؤسسات التي تعهدت بتقديم دعم مالي أن تفي بالتزاماتها بغية ضمان التنفيذ الكامل للبرنامج.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتنان أنغولا حكومة وشعبا لكل الدول التي قدمت القوات والأفراد والأجهزة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. كما أود أن أشيد بمَن ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلم في أنغولا. وأوجه كلمة تقدير خاصة لأعضاء فريق إزالة الألغام من أوروغواي وباكستان الذين عانوا من إصابات في ١٧ حزيران/يونيه الماضي أثناء اضطلاعهم بمهمتهم.

وإذ تقترب هذه العملية من نهايتها، فستتولى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إصدار بيانات بمقتضى ولايتها. وإننا ندعو مجلس الأمن إلى إرسال بعثة خاصة إلى أنغولا في أقرب وقت ممكن، وتقييم عملية السلام، والتوصية باتخاذ تدابير تتلاءم مع الحالة، قبل أن يعلن عن إتمام تنفيذ بروتوكول لوساكا.

ومشروع القرار الذي يوشك المجلس على التصويت عليه اليوم يفي بمتطلبات الحالة الداخلية في الميدان. ولن يكون لحكومة بلدي اعتراض آخر على الموافقة على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ثلاثة أشهر أخرى. ويرى وفد بلدي أن هذه فترة معقولة تمكن البعثة من إتمام كل المهام المتبقية في إطار بروتوكول لوساكا.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الرسالة الموجهة اليوم إلى رئيس مجلس الأمن، وعن طريقه إلى أعضاء المجلس، من بعثة أنغولا. وتعبِّر هذه الرسالة عن قلق حكومة بلدي إزاء أداء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالنسبة لإدماج قواته في القوات المسلحة الأنغولية. إننا نرى أن ذلك يتعلق بالحالة العسكرية وبتنقيح بعض عناصر دستور أنغولا: إنها محاولة اتخذت في اللحظة الأخيرة لاستخدام تكتيكات تهدف إلى التأخير بغية إبطاء عملية السلام. وينبغي للمجلس أن يولي هذه المسألة اهتماما خاصا وأن يحث الاتحاد الوطني على اتخاذ موقف بنَّاء حقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر نائب الوزير بلا وزارة من أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل البرتغال. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرجو أولا أن أتقدم لكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس عن شهر تموز/يوليه. ولا يساورني الشك في فعاليتكم في إدارة أعمال المجلس. وأرجو أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السفير

العربي، ممثل مصر، ووفده على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

(تكلم بالإنكليزية)

بمناسبة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من جانب مجلس الأمن، يسر البرتغال أن تلاحظ بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في الشهرين الماضيين.

ومن الحقائق أن الحالة العسكرية العامة في أنغولا لا تزال هادئة، ولا يمكن الحديث في الواقع عن أية انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار. وانتهاء المحادثات العسكرية بين الطرفين، وبدء دمج العسكريين التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ضمن القوات المسلحة الأنغولية، بالإضافة إلى التقدم المحرز في إيواء قوات الاتحاد الوطني وإيواء شرطة الرد السريع، كلها علامات إيجابية على أن عملية السلام في أنغولا تتحرك قدما.

بيد أننا يجب أن نلاحظ أيضا أن وتيرة تنفيذ العملية لا تزال بطيئة للغاية، ويزداد إلحاح الوقت على الطرفين، وخصوصا الاتحاد الوطني، ليعطي إشارة واضحة بأنهما على استعداد للوفاء بالتزاماتهما بجعل السلم لا رجعة فيه في أنغولا.

والواقع، فإن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني كليهما الطرفان المسؤولان أساسا عن تحقيق السلم، وبالطبع، الطرفان اللذان ينبغي أن يكونا ذوي اهتمام أكبر بهذا الهدف. ونناشدهما هنا ونشجعهما بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة للسماح أخيرا بتحقيق سلم دائم يتوق إليه جميع أبناء أنغولا.

ويجب أن نؤكد أيضا، مع ذلك، على أن بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في الآونة الأخيرة كان ينبغي تحقيقها في وقت أبكر وعلى نحو أسرع، مما كان سيؤدي الى تعزيز الثقة اللازمة لتوطيد عملية السلام ولترجمة بروتوكول لوساكا إلى واقع ملموس.

ويسر وفدي أن يلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في عملية تسجيل أفراد الاتحاد الوطني في مناطق الإيواء، وإغلاق ثمان من هذه المناطق الـ ١٥ في وجه إدخال قوات إضافية. ومن الملح الآن أن تستكمل هذه العملية بطريقة تبعث على الثقة، وفقا للجدول الزمني الذي حددته اللجنة المشتركة ومن خلال تسليم المعدات العسكرية الثقيلة الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة سحب القوات المسلحة الأنغولية إلى ثكناتها وفق الإجراءات المتفق عليها مع البعثة فيما يتعلق بهذه العمليات.

كل هذه خطوات أساسية، من ناحية، للتحرك قدما صوب استكمال بناء القوات المسلحة الوطنية لأنغولا، ومن ناحية أخرى لتنفيذ برنامج لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم الاجتماعي.

وبموازاة هذه الأحكام، من الأهمية القصوى أيضا أن تكثف الجهود المتعلقة بإزالة الألغام في البلد. ويسرنا أن نلاحظ أنه قد تم في الشهرين الماضيين إحراز بعض التقدم في هذا المجال.

وسيسهم إخلاء طرق أنغولا من الألغام، بالإضافة الى التزام كل من الطرفين بتحقيق حرية الحركة الكاملة، إسهاما هاما في تدفق المساعدة الإنسانية على نحو فعال، وسيسمح بحرية انتقال الناس ومرور البضائع. وهذه أيضا عناصر أساسية لتحسين مناخ الثقة الذي لا تزال هناك حاجة ماسة إليه.

وإذ ننتقل إلى القضايا السياسية فإن البرتغال، باعتبارها عضوا في البلدان المراقبة الثلاثة لعملية السلام، لا يمكنها أن تصف إمكانية عقد اجتماع في أقرب فرصة ممكنة وفي أراضي أنغولا، بين الرئيس إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي من أجل البحث عن حلول لجميع القضايا المعلقة المتصلة بتنفيذ بروتوكول لوساكا، وبصفة أساسية أحكامه بشأن المصالحة الوطنية - لا يمكنها أن تصف هذه الإمكانية إلا بأنها تطور مشجع وإيجابي. كما أنه من المهم أن يتابع هذا الحوار السياسي، على جميع المستويات، بين الطرفين، بغية توطيد الثقة المتبادلة بروح التسامح. وفي هذا الصدد، نلاحظ أيضا كعنصر إيجابي التقارير الخاصة بتخفيض حدة وتواتر الدعاية المعادية. وبينما تشجع البرتغال جميع الجهود الرامية إلى تحويل الاتحاد الوطني إلى حزب سياسي، فإننا نتطلع أيضا إلى اتخاذ تدابير ملموسة تؤدي إلى تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وإن تشكيل برلمان يؤدي وظائفه

أداء كاملا في أنغولا، ويشغل كل الأعضاء المنتخبين فيه مقاعدهم، ودمج أفراد الاتحاد الوطني في إدارة الدولة على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، هما أيضا خطوة أساسية لتعزيز روح المصالحة الوطنية الحقيقية.

وإن حل جميع القضايا العسكرية يتبعه برنامج مناسب يتلقى الدعم على نحو واجب لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى تهيئة الظروف السياسية لتحقيق المصالحة الوطنية، سيمهد السبيل أمام تحقيق سلم دائم في أنغولا. وفي الوقت نفسه، فإن إعادة تأهيل وإعادة البناء بشكل فعال للهياكل الأساسية والاقتصاد في أنغولا أمر أساسي.

وبالوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب بروتوكول لوساكا، ستُظهر كل من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للمجتمع الدولي والبلدان المانحة أنهما جديران بتعهدات المساعدة الرامية إلى إعادة بناء اقتصاد أنغولا وزيادة رفاه شعبها. وفي هذا السياق، يجب توفير الأموال أيضا بحيث تتمكن أنغولا من أن تدمج الجنود السابقين في الحياة المدنية، مع التصدي في الوقت نفسه لتدفق اللاجئين والمشردين.

إن البرتغال، باعتبارها عضوا في الدول المراقبة الثلاث، وبوصفها بلدا مساهما بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبوصفها أمة مانحة، ومن خلال التعاون الثنائي المعزز، لا تزال ملتزمة بالكامل بالاستكمال الناجح لعملية السلام الأنغولية. ونعتقد أن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تحقق إلا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات السلام ولبروتوكول لوساكا.

وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا كاملا التزام مجلس الأمن على نحو مستمر بتحقيق السلام في أنغولا.

وفي الختام، أود أن أشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي وموظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي أكبر عملية لحفظ السلام جارية الآن، بالإضافة إلى عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجزائر. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يسرني بالغ السرور أن أنقل إليكم تهانئ وفدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإنني مقتنع بأن خصالكم المهنية والإنسانية ستضمن نجاح أعماله. كما أتوجه بتهانئ وفدي الى السفير نبيل العربي، الذي أدار بحكمة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إن مشاركة وفدي، بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية، في مداولات المجلس بشأن الحالة في أنغولا، شهادة على الاهتمام الدائم من جانب افريقيا بأسرها بالتطورات في ذلك البلد الشقيق. وإنني أشعر بصفتي متحدثا باسم افريقيا، في تضامنها الجماعي مع أنغولا، بشرف خاص بوصفي ممثلا للجزائر، التي كانت دائما تحتفظ بعلاقات مع أنغولا مليئة بالاحترام والتفاهم المتبادلين، ترجع الى علاقتنا المثالية كرفيقين في السلاح في الكفاح من أجل استكمال تحرير افريقيا.

إن أنغولا، التي شنت كفاحا مسلحا من أجل استقلالها الوطني، لم يرحمها القدر. فمنذ ١٩٧٥، تورط هذا البلد في صراع يدور بين الأشقاء كلفه آلاف القتلى وأسفر عن خسائر مادية ضخمة استنزفت الاقتصاد الهش وحولت الطاقة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أنغولا، التي وهبها الله موارد طبيعية مختلفة، لم تتوفر لديها أبدا فترة الراحة اللازمة لتنمية الموارد لتحقيق طموحات شعبها في الرفاه. إن تاريخ ما بعد استقلال ذلك البلد حلقة من المآسي الإنسانية والدمار المادي، كانت نتيجتها أن تتاح الفرصة الكاملة لأن يرى المجتمع الدولي بلدا بالغ الثراء بالموارد البشرية والمادية مخربا الآن.

إن التطورات التي حدثت في أنغولا في السنوات الأخيرة، بدعم مشكور من الأمم المتحدة، تحدد شروط حل الأزمة. فقد أوجد بروتوكول لوساكا

الموقع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ فرصا مبشرة بالخير لتحقيق سلام دائم في أنغولا. ومع الترتيبات اللاحقة - خاصة الترتيبات المتفق عليها في ليبرفيل بين الرئيس دوس سانتوس، رئيس أنغولا والسيد سافيمبي، رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا - يساهم البروتوكول في إطار يفضي إلى سلام يمكن شعب أنغولا من أن يكرس في نهاية المطاف جهوده لمهمة المصالحة الوطنية.

وقد دعم المجتمع الدولي جهوده للتوصل إلى حل بما قام به السيد اليون بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام، من عمل مشكور، ونشر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا التي اضطلعت بمهامها بكفاءة وتفان.

إن الإنجازات الأولى التي تحققت في الميدان تبين أن عملية السلام واقع لا رجعة فيه. ويشير تقرير الأمين العـــام إلى إحراز تقدم في مجال احترام وقف إطلاق النـــار وتجميع القوات المسلحة الأنغولية في مناطق الإيواء. ونشر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وإصدار قانون العفو وعملية إدماج العناصر العسكرية للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية وكذلك في المجالين الاقتصادي والإنساني حيث شاهدنا تحسنا في برامج المعونة الغذائية وزيادة في الانتاج الزراعي وفـــي إمكانيات التخزين وتحسن الظروف في نقل البضائع.

وينبغـــي التشديد على مساهمة الحكومة الأنغولية في هـــذا التقدم، لا سيما الخطوات التي اتخذتها لإقرار منـــاخ من الثقة في تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيـــواء وعلى ما بذلته من جهود لإنشاء مؤسسة عسكرية وطنية موحدة.

وكان من الممكن إحراز مزيد من التقدم لو أظهر الطرف الآخر، الاتحاد الوطني، نفس الإرادة البناءة بدلا من اللجوء إلى موقف التسويف الذي يواصل اتباعه. ويتضح هذا الموقف بصورة خاصة في الظروف المريبة المحيطة بإيواء قواته وتجريدها من السلاح. ويبدو، بالفعل، أن الاتحاد الوطني لم يبدأ في إيواء قواته الأفضل تدريبا ولم يتخل عن أسلحته الثقيلة أو نقل القوات أو معدات الاتصالات والمعدات الهندسية. وينبغي هنا أن أؤكد مسؤولية قيادة الاتحاد الوطني عن بطء عملية السلام. ومن الأمور البالغة الأهمية أن يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة وحازمة إلى الاتحاد الوطني بأن عليه الالتزام بالأطر الزمنية التي وافقت عليها، لا سيما تلك التي تؤدي إلى إقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وفي الوقت نفسه، فمن المناسب بصورة خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها تأثير على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن تمارس الضغط اللازم لثنيه عن استعمال أساليب التأخير التي تعرض للخطر الجدول الزمني المقرر في ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

إن الحالة في أنغولا تمثل تحديا للمجتمع الدولي لعدة أسباب. فتحقيق الاستقرار السياسي والعسكري أمر هام ولكنه غير كاف، فهناك مسائل أخرى، لا تقل أهمية عن ذلك، ستحدد النجاح في الأجل الطويل في تنفيذ بروتوكول لوساكا وتحقيق سلام دائم في البلد. إن تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وإزالة الألغام وإعادة بناء الطرق وإنعاش النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كلها عوامل من شأنها أن تساعد على إقرار هذا السلام. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لدعم برنامج الإنعاش الذي شرعت حكومة أنغولا في تنفيذه، لأن هذا هو الطريق الواحد الذي تستطيع به أنغولا التطلع بتفاؤل إلى فترة ما بعد ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ولذلك أيضا، يؤيد وفدي، باسم المجموعة الإفريقية، توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تمشيا مع الروح التي أبداها نائب الوزير بلا وزارة لأنغولا، على أمل وطيد في أن تشاهد هذه الفترة الجديدة تقدما ملحوظا في عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل ملاوي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يتوجه بالشكر إليكم وإلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لإتاحة هذه الفرصة

لنا للمساهمة في هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن أنغولا. وأجد بعض الصعوبة في أن أضيف إلى ذلك بشكـــر الرئيـــس السابق وسيادتكم فيما يتصل باجتماعات كانت مغلقة أمامنا، وإن كنت متأكدا أنها تمت بكثير من الحكمة أيضا.

وكما يعرف الأعضاء، تقع ملاوي في عمق الجزء الجنوبي من أفريقيا حيث تقع أيضا جمهورية أنغولا. إن الأخوة في هذه المنطقة التي نعتز بها تتمثل في اشتراكها في تاريخ عاصف مثل رأس الرجاء الصالح ومظلم ومأساوي مثل الأسباب التي أوجدته.

ولذلك، نتحدث بمشاعر الأمل الكبير والاقتناع بأننا سنرى قريبا شعاع الضوء في نهاية النفق. فقد حدثت معجزات في الجنوب الأفريقي ولن تكون أنغولا استثناء منها.

ونشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والوارد في الوثيقة S/1996/503 المؤرخة ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٦. ونشيد على وجه الخصوص بالجهود المستمرة التي يبذلها كل من الأمين العام وممثله الخاص، السيد اليون بلوندين بيي، وموظفي البعثة وكل الآخرين الذين يتعذر ذكرهم كلهم في هذا المقام، سعيا وراء السلام الذي نعتز به ونتوق إليه في أنغولا.

لقد شاهدنا حدوث تطورات إيجابية عديدة نحو السلام تم الاعتراف بها في تقرير الأمين العام. ونحن نرحب بهذه التطورات. ومع ذلك، يجب أن نقول مثل الدول الأخرى التي سبقتنا في الحديث، إننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الإيقاع الذي تنفذ به بعض التدابير المتفق عليها حتى الآن.

وفي هذا الصدد، ونحن نعترف بالتطورات الإيجابية، مثل اعتماد الاتفاق الإطاري الخاص بالمسائل العسكرية، وإصدار قانون العفو، وبدء عملية إدماج الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد العام في القوات المسلحة الأنغولية والانتهاء من تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيواء، فما زلنا نمر بلحظات قلق عديدة. فينبغي أن نحيط علما بالمناوشات المتفرقة التي أبلغ عنها في بعض المقاطعات. ونسمع عن تأخير في الإيواء وعن حالات الفرار، وفي المقام الأول، عن نفور الاتحاد الوطني عن تسليم الأسلحة ذات النوعية الفضلى والمعدات الأخرى المستخدمة في الأغراض العسكرية.

وهذه تطورات مقلقة تنذر بروح الممانعة المغضبة أو مجرد عدم وجود الثقة أو ربما الرفض المتعمد للوقوف صراحة إلى جانب السلام وإعادة البناء الوطني. وكما سبق أن قلت إننا نبكي على أنغولا. إن منطقتنا تبكي على أنغولا. ونحن، في أفريقيا، نعرف أن مآسينا لا يمكن أن تنتهي في حلبة الوقت الضائع. فالعالم يميل إلى عدم الصبر علينا لسبب أو لآخر. وهذا نداء موجه إلى الأشقاء المشتركين في هذه الأمور أن يدركوا أنه علينا، بعد انتهاء الطلقات، أن نقتلع فطر الألغام الذي يمثل بساطا يسير عليه البشر في أنغولا العزيزة، مشوها النساء والأطفال والآباء والأمهات الشيوخ. وهذه الحقول لم تأت من قرى أفريقيا، ولذلك ينبغي أن يحيط المجتمع الدولي علما بندائنا لمساعدتنا على إزالة الألغام من هذه الحقول.

السلام الكامل لا يمكن أن يتحقق في أنغولا وفي المنطقة ما لم تتخذ تدابير تصحيحية لمواجهة هذه الشواغل والعديد من الشواغل الأخرى التي أشير إليها باختصار في تقرير الأمين العام. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية، وبخاصة الاتحاد الوطني، أن تواصل الالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروتوكول لوساكا. ونوجه نداء خاصا إلى الاتحاد الوطني بأن يتقيد تقيدا صارما بالإطار الزمني المتفق عليه لتنفيذ جميع التدابير التي تستهدف تحقيق النجاح لبروتوكول لوساكا. لقد طال انتظار شعب أنغولا والمنطقة لتحقيق السلام والهدوء؛ وإن أي تأخير، ولو لأشهر فقط، إنما يطيل أمد البؤس والمعاناة.

لقد وصلت عملية السلام في أنغولا إلى مرحلة حرجة. وتتطلب جهودا متضافرة ودعما مستمرا من جانب المجتمع الدولي. ولذلك فإنا نؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونوجه أيضا نداء للمانحين من أجل تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات العديدة الناشئة عن التسريح وإعادة الإدماج، ومن أجل تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية - الاجتماعية التي تواجهها أنغولا حاليا. إن هذه المنطقة تدرك أنه إذا كانت جنوب افريقيا قد تمكنت من حل مشاكل كانت تمسنا جميعا

فإن أنغولا ستتمكن هي الأخرى من حل مشاكل حاسمة لافريقيا بأكملها وللمجتمع الدولي ومجلس الأمن: مشاكل السلم والأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل ملاوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاللي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية اسمحوا لي بتهنئتكم، سعادة السفير ديجاميه، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. وتحت توجيهاتكم الكفية والحكيمة فإن عمل المجلس سيدار بطريقة فعالة للغاية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن التقدير لسلفكم، السفير نبيل العربي، وذلك على الكفاءة التي تحلى بها أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

ونود أن نشيد بالدور الرئيسي الذي ما زال الأمين العام وممثله الخاص، ميتر أليوني بلودين بيه يقومان به في ترسيخ عملية السلام في أنغولا. وينبغي أيضا التنويه بالجهود المتعددة التي قامت بها الدول الثلاث المراقبة في مساعدة عملية السلام.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1996/503)، الذي نرى أنه يقدم صورة موضوعية لآخر التطورات في الحالة في أنغولا. والأمين العام يبين في تقييمه أنه في بحر الشهرين المنصرمين حدث بعض التحسن في سرعة تنفيذ بروتوكول لوساكا. بيد أنه يلاحظ أيضا أن الأسابيع القادمة ستكون حاسمة.

وإن تجميع قوات الاتحاد الوطني في مناطق الإيواء - وهو من العناصر الأساسية في بروتوكول لوساكا - ما زال يتعرض لبعض أوجه التأخير. وإن بعض المشاكل في هذا المجال، وفقا لما جاء في التقرير، "العدد الكبير لعمليات الفرار من مناطق الإيواء وعدم كفاية نوعية وكمية الأسلحة والذخائر المسلمة وعدم إيواء أفراد شرطة الاتحاد الوطني" (S/1996/503، الفقرة ٣٧).

ومن الجدير بالملاحظة أن قائد الاتحاد الوطني وعد بتسليم أسلحة "ذات نوعية أفضل" (الفقرة ١٢). على أنه جاء في التقرير أن الاتحاد الوطني، حتى الآن، لم يسلم

"أي أسلحة ثقيلة أو منصات لإطلاق الصواريخ أو مدفعية مضادة للطائرات أو ناقلات جنود مدرعة أو دبابات أو معدات اتصالات أو معدات هندسية أو مركبات تستعمل للأغراض العسكرية". (الفقرة ١٣)

والبرازيل تتفق مع التقرير حيث يقول إنه

"بدون هذه المعدات لن تكتمل عملية الإيواء"، وأن "الأمم المتحدة لن تكون في وضع يسمح لها بالإعلان عن إتمام عملية الإيواء ما لم يتم تقديم دليل مقنع على أن جميع الوحدات النظامية ووحدات الفدائيين ووحدات المهندسين ووحدات الدعم وغيرها من الوحدات قد تم إيواؤها في مكان واحد فعلا، أو تبرير عدم القيام بذلك". (المرجع نفسه)

وعلى الصعيد السياسي، ما زالت الاحتمالات لا تبعث على الاطمئنان. فحتى الآن لم يقبل السيد سافيمبي رسميا منصب نائب الرئيس. وغالبية أعضاء البرلمان من الاتحاد الوطني لم يشغلوا مقاعدهم في الجمعية الوطنية. ولم يلتحق حتى الآن أي موظفين من الاتحاد الوطني بإدارة الدولة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمستوى المحلي. لذلك فإن الاجتماع القادم بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي ينبغي أن يمثل بالفعل فرصة للتوصل إلى اتفاق حول هذه المسائل الجوهرية.

والبرازيل، كما يعلم المجلس، ما زالت ملتزمة التزاما كاملا بعملية السلام في أنغولا، ومشاركتنا الكبيرة نفسها في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تعكس علاقة طويلة الأجل بأنغولا وشعبها، تقوم على جذور ثقافية وتاريخية مشتركة، بالإضافة إلى التطلعات المشتركة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأنغوليين جميعا قد كلوا من الحرب وهم على استعداد للمصالحة الوطنية.

وفي ضوء ذلك، يوصي الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر. والاقتراح بالتجديد لفترة قصيرة يدل على شعور المجتمع الدولي، الذي نشاركه فيه، بأن أي مزيد من التسويف في عملية السلام أمر لا مسوغ له.

والتحسن الطفيف في تنفيذ بروتوكول لوساكا يجب أن لا ينسينا أن الأسابيع القادمة ستكون حاسمة. وينبغي لمجلس الأمن، وهو يرصد عن كثب الأحداث في أنغولا، أن يركز جهوده على ضمان القيام دون إبطاء باتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لتوطيد عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جنوب افريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جول (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفدي أن يهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تهانئنا وتقديرنا للسفير العربي، ممثل مصر، على الطريقة الفعالة التي أدار بها مداولات المجلس خلال الشهر الماضي.

ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أنغولا. ويسرنا أن نقرأ في التقرير أن هناك تطورات إيجابية في تنفيذ بعض جوانب بروتوكول لوساكا. ونرحب خاصة بإصدار قانون العفو في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، وبإتمام عملية إيواء شرطة الرد السريع والبدء في عملية إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة لأنغولا.

ومع ذلك، فإن المعلومات الواردة في التقرير ومفادها أن ما يزيد عن ٠٠٠ ١٨ جندي قد وصلوا الى المخيمات دون أسلحة، وأن الاتحاد الوطني لم يقم بعد بتسليم كل ترسانته ومعداته العسكرية، لتثير بالغ القلق لدى حكومة بلدي.

ولن تكل حكومة بلدي عن بذل جهودها من أجل كفالة حُسن سير عملية السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، عقد اجتماع مؤخرا في جنوب افريقيا بين نائب رئيس بلدي والسيد سافيمبي، حيث أكد السيد سافيمبي مجددا التزام الاتحاد الوطني بعملية السلام. وفي ذلك الاجتماع، أكد نائب الرئيس للسيد سافيمبي على الحاجة الماسة لأن يترجم الاتحاد الوطني ذلك الالتزام الى إجراءات ذات مغزى وملموسة.

ونرى أن من الأساسي أن يجتمع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي مرة أخرى، كمسألة تتسم بالعجالة، لكي يعالجا جميع المشاكل الشائكة. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي في هذا الاجتماع على التعجيل بتناول مسألة تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، التي نرى أنها حاسمة لتعزيز روح المصالحة وتمكين كل من الطرفين من اعتماد نهج موحد إزاء المسائل الأساسية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يكرر نداء الأمين العام لمجتمع المانحين من أجل الاستجابة السخية للاحتياجات التي نشأت عن التسريح وإعادة الدمج. وفي هذا الصدد، ساهمت حكومة بلدي بمبلغ ٢٨ مليون راند لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق من أجل إيواء القوات قبل عملية التسريح.

وإن رجال ونساء وأطفال أنغولا يصرخون من أجل إحلال السلام في بلدهم، وأنهم يستحقونه. وان كلا الطرفين مطالبان بتحقيق هذا الحلم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل بالمزيد من التأخير في التنفيذ التام لعملية السلام. ومن الأساسي ألا تكون هذه العملية رهينة لأي من الطرفين المعنيين.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يسجل تأييده التام لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لثلاثة أشهر، حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جنوب افريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم وفد بلدي بتهانئه القلبية لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي للسفير نبيل العربي على قيادته الممتازة لأعمال المجلس في شهر حزيران/ يونيه.

إنه لشرف وامتياز لي شخصيا أن تمنح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن للمرة الأولى. وهذا الشرف لبلدي له مدلول مضاعف عندما تكون المسألة قيد المناقشة مسألة افريقية، وتحديدا، البلد الشقيق أنغولا. واسمحوا لي أن أنضم الى الآخرين في مخاطبة مجلس الأمن وهو ينظر مرة أخرى، في غضون شهرين، في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ولسنا بحاجة للمغالاة في التأكيد على حقيقة أن أنغولا، وهي بلد دمرته الحرب والصراع الداخلي، يستحق الآن السلام، وبناء السلام، وحسم الصراع والمصالحة الوطنية. وعلى أساس هذا الاقتناع، واتفاقات بيسيسي، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن المجتمع الدولي ما زال ويجب أن يظل مهتما بالحالة في أنغولا الى أن يحل السلام في هذا البلد الافريقي الذي حباه الله بالخيرات من نواح كثيرة.

وإن التقدم على أرض الواقع يجب أن يستند بالدرجة الأولى الى قاعدة أن الأنغوليين أنفسهم يجب أن يلتزموا أولا وقبل كل شيء التزاما كاملا بالجهود الرامية الى استعادة السلام والاستقرار في بلدهم. ودور المجتمع الدولي يجب ألا يعدو كونه مكملا للإرادة السياسية التي تدلل عليها جميع أطراف الصراع، وبخاصة حكومة جمهورية أنغولا والاتحاد الوطني، وذلك لدفن الأحقاد القديمة وإعطاء السلام فرصة في نهاية المطاف.

وفي الواقع، إن التوقيع بحد ذاته على بروتوكول لوساكا الذي مر بمفاوضات طويلة ومضنية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، شكل رمزا لتصميم الطرفين على تسوية المسألة الأنغولية بالوسائل السلمية. علاوة على ذلك، فإنه بناء على طلب الأنغوليين، يقوم المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بالاحتفاظ بوجود هام في ذلك البلد من أجل المساعدة على تيسير تنفيذ عملية السلام.

وبالرغم من العقبات الكثيرة التي تكتنف عملية السلام البطيئة بشكل مؤلم، فإن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن وجود بعثة الأمم المتحدة الثالثة أسهم مساهمة كبيرة في عودة الهدوء النسبي في ذلك البلد. كما أنه من خلال بعثة الأمم المتحدة الثالثة يتواصل الإفصاح عن شواغل المجتمع الدولي، ويجري يوميا حث الحكومة والاتحاد الوطني على التعجيل بعملية السلام وذلك من خلال الاحترام التام لتعهداتهما بتنفيذ جميع أحكام بروتوكول لوساكا. والتقرير الحالي للأمين العام يشير الى بعض الإنجازات الإيجابية التي حققت على أرض الواقع. فوقف إطلاق النار ما زال قائما بصفة عامة. وهذه الإنجازات ينبغي أن توفر متسعا لتجديد الطاقة وتعضيد جهود السلام التي يبذلها الشعب الأنغولي بدعم من بعثة الأمم المتحدة الثالثة.

وإنه لمن المشجع جدا أن نقرأ في التقرير إنه خلال الفترة قيد الاستعراض ما فتئت وتيرة تنفيذ بروتوكول لوساكا تشهد تحسنا. ومن بين النقاط الرئيسية، إصدار الحكومة لقانون العفو في ٨ أيار/مايو، والانتهاء من إيواء شرطة الرد السريع، والمرحلة الثانية من انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع المتقدمة. وتم إحراز بعض التقدم أيضا من جانب الاتحاد الوطني في إيواء قواته، وبدئ بدمج الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في الجيش الوطني.

وبالإضافة الى مسؤولية الحكومة في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بعملية السلام، فإن من الواضح أنه يتعين على الاتحاد الوطني أن يفعل الكثير من أجل تحسين وتيرة أدائه الحالي. ويجب أن يزيد من تعاونه مع الحكومة ومع بعثة الأمم المتحدة الثالثة في التعجيل

بعملية دمج قواته في الجيش الوطني بحلول الموعد المتفق عليه وهو نهاية شهر تموز/يوليه، وفي تسهيل عودة جنرالاته الى لواندا. وفي الوقت نفسه، يجب على الاتحاد الوطني أن يستكمل عملية إيواء قواته المتبقية بطريقة تتسم بالشفافية. وأخيرا وليس آخرا يجب على الاتحاد الوطني أن يسلم أسلحته الثقيلة والمواد العسكرية المتصلة بها لاستكمال عملية الإيواء.

إن المجتمع الدولي لن يسمح في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام في أنغولا بتأخير العمل تحت أية ذريعة أو جدول أعمال سري، وخاصة في الوقت الذي يعمل فيه الأمين العام على التوصية بموارد إضافية لمساعدة عملية الدمج ومساعدة أنغولا على الشفاء من عقود الحرب.

وفي معرض الثناء على هذه التطورات الايجابية، يشير الأمين العام الى المهام العديدة التي لم تنفذ حتى الآن والتي كان ينبغي أن تكون قد أكملت قبل أمس بوقت طويل. فالعملية التي كان ينبغي أن تتطور من وقف إطلاق النار، مرورا بتسريح المقاتلين السابقين وتشكيل جيش جديد، الى المصالحة الوطنية، لا تزال متخلفة كثيرا عن جدولها الزمني.

إن الوقت يمضي بسرعة. ولا يزال ألم ومعاناة الشعب الأنغولي مستمرين. ويود وفدي أن يوجه نداء قويا الى الاتحاد الوطني بأن يعطي السلام فرصة. ويلزم بذل جهد وطني بصورة عاجلة لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تكتنف المصالحة وإزالة الألغام والتنمية الاقتصادية.

لقد حذر الأمين العام من أنه إذا كان لعملية السلام أن يقدر لها النجاح في أنغولا فإن على جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الوطني، أن يبدوا مزيدا من الاستعداد لتنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدوا بها دون أي تأخير أو تسويف. فهذا هو الأساس الذي سيواصل عليه المجتمع الدولي دعم جهود الشعب الأنغولي من أجل استعادة السلام والاستقرار الى بلده.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضم صوت حكومة تنزانيا في الاعراب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ولمختلف الوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بعمل قيم في أنغولا في كثير من المجالات في ظل ظروف صعبة للغاية. وتأمل تنزانيا في أن يبقى المجتمع الدولي ثابتا في دعمه للسلام في أنغولا دون إبداء أدنى بوادر عدم الاكتراث أو القلق اللازم إزاء أطول حرب أهلية في تاريخ أفريقيا، الغارقة في الصراعات الداخلية والتي تلهبها أحيانا المصالح الخارجية المستمرة.

وبهذه الملاحظات، تضم تنزانيا صوتها تأييدا لاعتماد مشروع القرار في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تونس، أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن مدى سرور وفد تونس لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن. إن مهارتكم وخبرتكم، بالإضافة الى معرفتكم العميقة بالمشاكل الدولية، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، خير ضمان للقيام بعمل فعال لصالح السلام والأمن في العالم. وأعرب عن تهانينا أيضا لسلفكم، السفير نبيل العربي، سفير مصر، الذي قام بعمل ممتاز في المجلس في الشهر الماضي.

لقد وصل تنفيذ اتفاق لوساكا اليوم الى مرحلة حاسمة تتطلب تكثيف الجهود بغية كفالة نجاح عملية السلام في أنغولا. وحقا أنه تم إحراز تقدم، ويجري احترام وقف إطلاق النار عموما؛ ولكن لا يسعنا إلا أن نلاحظ استمرار الصعوبات في تنفيذ هذا البروتوكول. فعملية إيواء القوات لا تزال، للأسف، تواجه تأخيرات لن يكون لها سوى آثار سلبية على عملية السلام، وستؤدي بالتالي الى إطالة معاناة السكان. وفي المرحلة الراهنة، ينبغي أن يكون هدفنا هو تعزيز الثقة بين الطرفين وتشجيع مناخ التعاون والمصالح الوطنية.

وقد اتخذت تدابير جديدة في هذا الاتجاه، مثل اعتماد الاتفاق الإطاري بشأن المسائل العسكرية، وإصدار قانون العفو في ٨ أيار/مايو، وبدء عملية إدماج

الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية، والانتهاء من تجميع أفراد شرطة الرد السريع، وتنفيذ المرحلة الثانية لانسحاب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع المتقدمة. وجميع هذه التدابير، المبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، خليق بها أن تلهم الاتحاد الوطني مد يد التعاون الكامل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ويكتسي الإيواء الفعال والكامل للمحاربين وتوحيد القوات المسلحة مزيدا من الأهمية لأن سير العمليات الأخرى، بما فيها تسريح القوات وإعادة ادماجها في المجتمع المدني، علاوة على إزالة الألغام، يتوقف عليهما.

وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي قامت به الأمم المتحدة لتسوية المشاكل الناجمة عن تسريح القوات، والتي تنعكس آثارها بشكل واضح على الأمن والحالـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية. وبالمثل، لا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا العميق إزاء الجهود المبذولة للاسراع بعملية إزالة الألغام في أنغولا.

إن دور بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في عملية السلام له أهمية قصوى. ويود وفدي في هذه المناسبة أن يشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة وكثيرا ما تكون خطيرة.

ونحن نأمل في أن يحرز الطرفان الأنغوليان المزيد من التقدم على الطريق المفضية الى السلام، وبالتالي تمكين قوات الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها في ظل ظروف أفضل بغية الوفاء بولايتها كما هو مقرر بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧. ومن الواضح أن تعمير البلاد وتحسين ظروف المعيشة للسكان عاملان أساسيان في عملية السلام.

وفي هذا السياق، تستحق الاصلاحات التي تسعى حكومة أنغولا جاهدة الى ادخالها لمعالجة المشاكل الاقتصادية للبلد الدعم الفعال من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يتطلب الاسراع في عملية السلام التزاما مستمرا من جانب المستثمرين والمانحين بمواصلة اسهاماتهم وزيادتها.

ولجميع هذه الأسباب، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر، حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونحن على ثقة من أن المجلس سيفيد في عمله فائدة كبرى من حكمتكم وخبرتكم.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن أحر تهانينا للسفير نبيل العربي، سفير مصر، على قيادته الممتازة لعمل المجلس في الشهر المنصرم.

ويشعر وفد زمبابوي بالامتنان العميق لكم، سيدي، لعقد هذا الاجتماع بشأن الحالة في أنغولا. كما نشكر السيد بطرس بطرس غالى الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات عن عملية السلام في ذلك البلد.

لقد واصلت زمبابوي، حكومة وشعبا، مشاهدة التطورات ومتابعتها في البلد الشقيق، أنغولا، باهتمام هائل وانشغال عميق، وكذلك بحسن نية لا حد له. ولئن كنا على اقتناع تام بأن اتفاقات بيسيسي ولوساكا، بالإضافة إلى أطر التفاهم الأخرى اللاحقة، توفر أساسا وطيدا للحل في أنغولا، فإنه لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء السرعة التي تتطور بها عملية السلم الشاملة. فإذا أخذنا في الاعتبار استعداد شعب أنغولا للعودة إلى السلم، نجد أن حالة اللاسلم واللا حرب الراهنة التي طال أمدها في ذلك البلد لا تبعث على الارتياح.

ومما يشجعنا في هذا الصدد أننا نلاحظ في الآونة الأخيرة تدابير تحظى بالثناء، مثل إصدار قانون العفو، وإكمال إيواء شرطة الرد السريع، واعتماد الاتفاق

الإطاري حول المسائل العسكرية، وبدء عملية إدماج العسكريين التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ضمن القوات المسلحة الأنغولية، والمرحلة الثانية من انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع المتقدمة، وإحراز بعض التقدم في إيواء قوات الاتحاد الوطني، وتقديم الاتحاد الوطني لاقتراحات بتغيير مركز محطة إذاعته.

ومن ناحية أخرى، يفيدنا تقرير الأمين العام بأن إيواء قوات الاتحاد الوطني - الذي سبق أن تأخر كثيرا - تقل سرعته بدرجة كبيرة، وبأن أعدادا كبيرة من قوات الاتحاد الوطني تصل إلى معسكرات الإيواء دون أي سلاح تقريبا، وبأن هناك عددا كبيرا من حالات الفرار من مناطق الإيواء، وبأن الاتحاد الوطني لم يسلم حتى الآن إلى أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أسلحته الثقيلة ولا معدات إطلاق الصواريخ ولا المدفعية المضادة للطائرات ولا ناقلات الأفراد المصفحة ولا الدبابات ولا المعدات الهندسية ولا معدات الاتصالات ولا المركبات المستخدمة لأغراض عسكرية. ويوضح الأمين العام في تقريره أنه لن يكون هناك ممارسة للإيواء يعتد بها إلى أن تسلم هذه الأجزاء الهامة من ترسانة الاتحاد الوطني، وإلى أن تؤوي أو تحصي جميع الوحدات النظامية ووحدات الفرق العسكرية والمهندسين والدعم وغيرها التابعة للاتحاد الوطني.

كما ينص تقرير الأمين العام على أنه:

> "... إذا كان لعملية السلام أن يقدر لها النجاح فإن الطرفين، ولا سيما الاتحاد الوطني يجب أن يبديا مزيدا من الاستعداد لتنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها في الوقت المناسب". (S/1996/503، الفقرة ٣٩)

ونطلب إلى المجتمع الدولي بشكل عام، والدول المراقبة الثلاث بوجه خاص، بذل مساعيها الحميدة لإضافة قوة دفع إلى عملية السلام لصالح شعب أنغولا.

وإننا نوافق على ملاحظة الأمين العام بأن التسريح والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين شرط مسبق وأساسي لتحقيق السلم الدائم في أنغولا. ولذلك فإننا نتطلع إلى توصياته في هذه المسألة، كما وعد في تقريره.

وتقدر حكومة زمبابوي تقديرا عظيما الجهود الحميدة التي تبذلها كل هذه الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى التي هبت لمساعدة شعب أنغولا في محنته من خلال تقديم المعونة الإنسانية بأشكالها المتعددة. ولا يسعنا إلا أن نشجعها على الاستمرار في بذل كل ما في استطاعتها للإبقاء على جهودها في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وختاما، يدعم وفد بلدي توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى المتكلمين السابقين في تقديم أخلص التهانئ لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن الشهر الحالي. ولا يساورنا شك في أن رئاستكم ضمان لنجاح نتائج أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسلفكم، السفير العربي، للطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إننا نأتي إلى هذا المجلس بتواضع وإكبار إزاء الدور الحاسم الذي اضطلع به المجلس في تحقيق السلم والاستقرار في موزامبيق. ولذلك، فإننا نأتي بشعور عميق بالواجب والمسؤولية لكي نقدم مساهمتنا المتواضعة في دراسة القضية المعروضة على المجلس اليوم.

ويجتمع المجلس مرة أخرى لكي يضطلع بمسؤولياته في وقت هام في تاريخ شعب أنغولا يصير فيه السلم والاستقرار قابا قوسين أو أدنى. وقد درس

وفد بلدي دراسة وافية كلا من تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ومشروع القرار المعروض على المجلس. كما أننا أصغينا باهتمام وشغف شديدين إلى بيان السيد هيغينو كارينيرو، نائب الوزير بلا وزارة في أنغولا. ونشكر نائب الوزير كارينيرو على تزويدنا مرة أخرى بالصورة الحقيقية للحالة السائدة في ذلك البلد الشقيق. ويؤكد بيانه الاستعجال والتصميم اللذين ينبغي للمجتمع الدولي بصفة عامة وللمجلس بصفة خاصة أن يعالجا بهما المسألة المطروحة على المجلس اليوم.

يود وفدي أن يرحب بالتطورات الإيجابية في عملية السلام، ولا سيما التطورات الموصوفة في الفقرتين ٦ و ٣٦ من تقرير الأمين العام وهي بالتحديد إصدار قانون العفو، واستكمال إيواء شرطة الرد السريع، والانسحاب الجزئي للقوات المسلحة الأنغولية الى ثكناتها، وبعض التقدم في إيواء قوات الاتحاد الوطني وبداية صغيرة في إدماج الأفراد العسكريين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة. هذه خطوات ملموسة نحو تنفيذ بروتوكول لوساكا.

ومع ذلك، يود وفدي أن يعرب عن القلق إزاء عدم تنفيذ الخطوات لتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ويرجع هذا أساسا إلى أن الاتحاد الوطني لا يبدي استعداده، رغم المشاورات الرفيعة المستوى بين الحكومة والاتحاد الوطني بشأن التعديلات الدستورية. وعلاوة على ذلك، لا تزال التأخيرات في إيواء قوات الاتحاد الوطني والتناقص الكبير في تسليم معداتها العسكرية الحقيقية إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من بين الشواغل التي تراود وفدي. وإن وفدي، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل هذه التطورات، يتفق مع الأمين العام في توصيته بأن تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦.

وإن وزير الخارجية والتعاون في بلدي، قد أكد أمام المجلس، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أهمية هذه المسائل وأكد الأهمية التي نوليها للتنفيذ المبكر لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وتبين تجربتنا في وزع قوات الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية في بلدنا أنه كلما كان تشكيل ووزع وتنفيذ هذه البعثة للتحقق أسرع كان ذلك أفضل لنجاح عملية السلام.

ويجب ألا نقلل من أهمية وعجالة هذا الإجراء من جانب المجلس. إن توقيع بروتوكول لوساكا كان بمثابة تتويج لعملية حساسة وطويلة من المفاوضات لمواجهة حالة الحرب في أنغولا ومن أجل الإسهام في تحقيق السلم والاستقرار ليس في ذلك البلد فحسب ولكن أيضا في منطقة الجنوب الافريقي برمتها. ونؤمن بقوة بأنه لا يوجد سبب حقيقي لتأجيل عملية السلم في أنغولا أكثر من ذلك.

ويجب ألا يسمح لأي فرد بأن يجعل من الشعب الأنغولي رهينة لدوافع غريبة عن رغبته في السلم والازدهار. وأود، لهذا، أن أحث المجلس على النظر في هذه المسائل على نحو عاجل ودقيق، مع تحديد هوية معوقي عملية السلام بجلاء، في كل مرحلة.

ويتوجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل مد يد التضامن إلى شعب أنغولا وحكومته الشرعية في السعي من أجل تحقيق السلم والاستقرار. وبمساعدة الشعب الأنغولي نعتبر أن احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة إلى مبادئ السيادة، وعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا، من الأمور التي تكتسي أهمية قصوى، بما يتفق أيضا مع اتفاقات السلام.

وما دام السلام ليس واقعا لا رجعة فيه في أنغولا، لا يمكن أن يعتبر النجاح المحرز في موزامبيق كاملا أو صلبا. ونود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا غير المشروط لشعب وحكومة أنغولا وتضامننا معهما. ونؤكد مرة أخرى استعدادنا لأن نبذل قصارى جهدنا من أجل المساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم، والوئام والمصالحة الوطنية في ذلك البلد الشقيق.

ونحث كل دولة عضو في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، على مواصلة تقديم الدعم إلى عملية السلام في أنغولا واستخدام كل الوسائل المتاحة من أجل الاختتام الناجح لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الرأس الأخضر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليو مونتيرو (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أقدم تهانئنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن واثقون بأن المجلس سيستفيد بدرجة كبيرة من مهارتكم وخبرتكم المعترف بهما. ونشكر أيضا سلفكم، السفير العربي، على العمل الممتاز والتفاني اللذين أبداهما في توجيه أعمال المجلس في الشهر الماضي.

كما تبين في تقرير الأمين العام الصادر قبل أسبوعين، كان هناك بعض التحرك خلال الشهرين الماضيين في عملية تنفيذ الإطار المتفق عليه لدفع التسوية النهائية للصراع الأنغولي. ونرحب بهذا ونهنئ الطرفين على إنجازاتهما العديدة.

ومما يبعث على الارتياح بصفة خاصة أن نلاحظ أن الحالة العسكرية هادئة الآن، رغم بعض المصاعب المنعزلة، وأن الحوار السياسي يجري توطيده، مما يعزز مناخا من السلم. إن مشروع القرار المعروض على المجلس سيقطع شوطا صوب تتويج جهود الأمم المتحدة في قيادة عملية السلم نحو نهاية ناجحة في أنغولا. ونأمل في أن تكون لهذه التوصيات آثار مفيدة إيجابية على جميع المعنيين، بمن فيهم المجتمع الدولي. وذلك ضروري لأن التطورات الإيجابية المحرزة حتى الآن غير كافية ولا تزال بطيئة. وإن التأخيرات المستمرة قد تكون لها للأسف آثار تتجاوز مجرد تضييع الوقت. ورغم أن الوقت ثمين، فإنها قد تسهم في تآكل العامل الأكثر أساسية في عملية السلام، ألا وهو الثقة المتبادلة. ودون الدخول في التفاصيل، نسجل أن بعض جوانب القصور التي أشير إليها في تقرير الأمين العام وفي مشروع القرار تثير تساؤلات بحاجة إلى رد عاجل، وإلا فإنها ستثير مخاوف خطيرة بالنسبة للمستقبل.

وإذا جرى، رغم كل ذلك، تنفيذ الاتفاقات واستطاع الأنغوليون أن يروا الضوء في نهاية النفق، فإننا لا نزال يتوجب علينا ألا نتوهم أي تحقيق عاجل للسعادة لهذا الشعب الشقيق. ويمكن تقصير الوقت بدرجة كبيرة، مع ذلك، إذا قدم المجتمع الدولي معونة مستمرة للجهود الوطنية التي يبذلها الشعب الأنغولي.

وهنا أيضا، فإن الوقت ذو قيمة جوهرية. ونعتقد أن عدم الكفاية والبطء في الوفاء بالوعود يجب التغلب عليهما بسرعة. ويجب أن يتقدم الدعم العملية وأن يحفزها ويجب ألا تأتي على نحو استدلالي. إن الأنشطة الاجتماعية المفيدة التي يمكن أن تساعد على إعادة إدماج المقاتلين في نسيج وطني جديد ذات أهمية وعجالة يجب عدم الاستخفاف بهما بأي حال من الأحوال.

نشكر المجلس على هذه الفرصة للانضمام إلى العبارات العديدة للتضامن مع شعب أنغولا ولتقديم التشجيع والتأييد للطرفين في عملية السلام في هذا البلد الأفريقي بغية إتمام هذه العملية بنجاح في أقرب وقت ممكن.

إن جهود الأمين العام الدؤوبة وجهود ممثله الخاص وبعثة الأمم المتحدة للتحقق والدول الثلاث المراقبة جديرة بالثناء الشديد ولا شك أن البعثة ستحقق النجاح بفضل هذه الجهود. ونعرب أيضا عن تأييدنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، حسبما أوصى الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الرأس الأخضر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/536. إذا لم يكن هناك اعتراض، فسوف أطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يريدون الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في بداية بياني، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أتمنى لكم كل نجاح في عملكم. ويمكنكم بطبيعة الحال الاعتماد على تعاوننا الوثيق معكم. وفي محاولة متواضعة للإعراب عن مشاعر الصداقة والاحترام، سأحاول الإدلاء ببياني الموجز بالفرنسية.

سوف تصوت ألمانيا تأييدا لتمديد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة شهور. فهذا التمديد لولاية البعثة، التي أصبحت أكبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لفترة ثلاثة شهور، سيوضح للطرفين في أنغولا أننا مازلنا نصمم على دعم عملية السلام في ذلك البلد الذي بدأ يفيق من آثار حرب أهلية طويلة.

وقد لاحظنا مع الارتياح التقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة في تحقيق الأهداف وتطبيق الجدول الزمني المتفق عليه بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني. ونود تشجيع الطرفين على المضي في هذا الطريق.

إن المهمة التي ما زال يتعين إتمامها ليست سهلة. فبالرغم من أن الجدول الزمني المتفق عليه بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني يقضي بالاضطلاع بعدة مبادرات في الأسابيع المقبلة، يبدو أن هناك عنصرين، على الخصوص، ينبغي أن يأتيا في مقدمة اهتماماتنا.

فعلى الصعيد العسكري، من الأساسي أن يتم الانتهاء من تجميع كل قوات الاتحاد الوطني في مناطق الإيواء وإدماجها في القوات المسلحة الأنغولية وكذلك تسليم جميع الأسلحة وخاصة الأسلحة الثقيلة التابعة للاتحاد الوطني، في أقرب وقت ممكن.

وعلى الصعيد السياسي، ما زالت إقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وكذلك التسوية السريعة لمسألة منصب نائب الرئيس المعروض على الاتحاد الوطني من الأمور الأساسية.

وأرى من المهم أن أؤكد هنا أن المجتمع الدولي لا يمكنه إلا أن يدعم عملية السلام في أنغولا. وحتى تكلل هذه العملية بالنجاح، يجب على الطرفين، وخاصة الاتحاد الوطني، إبداء مزيد من التصميم على تنفيذ التزاماتهما في حينها.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكّر بأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يجب أن تنتهي من مهمتها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧. ونناشد الطرفين الأنغوليين أن يبذلا كل جهد ممكن لتوطيد عملية السلام والعمل على تحقيق مصالحة وطنية دائمة في أنغولا.

وستواصل الحكومة الألمانية دعمها لعملية السلام في أنغولا. وفي مجال إزالة الألغام بصورة خاصة، تعتزم الحكومة الألمانية إبقاء خبراء إزالة الألغام التابعين لها في أنغولا لمواصلة تقديم المساعدة إلى ذلك البلد، نظرا لأهمية إيجاد حل لهذه المسألة. وهذه المساعدة ليست سوى جزء من المعونة الإنسانية المقدمة إلى أنغولا. وإجمالا، ستكون ألمانيا قد ساهمت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار مساعدة لأنغولا، إذا أخذنا في الاعتبار المساهمات المقدمة من بلدي إلى الاتحاد الأوروبي، على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والعاملين في برامج وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما يقومون به من عمل مشكور في ظل ظروف صعبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد عواد (مصر): أود في البداية أن أعرب لكم عن سعادتي لرؤيتكم رئيسا للمجلس لهذا الشهر وإنني على ثقة من أن خبراتكم وقدراتكم الدبلوماسية المعروفة ستكون خير عون لعمل المجلس ومداولاته.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن امتناننا لكل الكلمات الرقيقة التي وجهت إلى السفير نبيل العربي رئيس المجلس عن الشهر الماضي.

كما أود أن أرحب بوجود سعادة نائب وزير خارجية أنغولا الذي يحرص على المشاركة في الجلسات العامة للمجلس التي تتناول الأوضاع في بلاده.

إن تناول المجلس اليوم للوضع في أنغولا يختلف بالتأكيد عن المناخ الذي ساد اجتماعنا السابق منذ شهرين، فالتطورات اتي أقدم عليها كل من الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني خلال الشهرين الماضيين، تعد - من وجهة نظرنا - تطورات إيجابية للغاية لا يقلل منها وجود بعض السلبيات التي تعود في غالبيتها إلى الشك وفقدان الثقة الناتجين عن ما يزيد عن عقدين من الحرب الأهلية المدمرة.

لقد أطلع وفد مصر على تقرير الأمين العام حول الوضع في أنغولا ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام وممثله الخاص ولبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خاصة وأنهم يؤدون مهامهم في ظل ظروف صعبة للغاية.

وقد اتضح من تقرير الأمين العام أن التحديات التي تواجه العملية السلمية اليوم في أنغولا يمكن إيجازها في عاملين أساسيين أولهما ضرورة استكمال قيام الاتحاد الوطني بإيواء كافة مقاتليه وتسليم كافة أسلحته ومعداته العسكرية وذخائره في الأمم المتحدة على نحو يسمح بالانتقال إلى مراحل العملية السلمية اللاحقة، ثانيهما ضرورة إدماج الأفراد العسكريين المسرحين من كل من الاتحاد الوطني والجيش الأنغولي في الحياة المدنية، وهي مهمة بالغة الصعوبة: خاصة أن عدد هؤلاء الأفراد يصل إلى نحو ٩٠ ألف فرد.

إننا نقدر أن مواجهة هذه التحديات تعد ركنا أساسيا من أركان تحقيق السلام الوطني في أنغولا وأنه بدونها يبقى الحل السياسي هشا. كما أننا نرى أن التقاعس عن تنفيذ بنود اتفاق لوساكا في الأطر الزمنية المحددة لها يؤدي الى تآكل مصداقية العملية السلمية برمتها ولا يساعد على خلق المناخ السياسي المواتي لبدء مرحلة جديدة للشعب الأنغولي تقترب به من تحقيق المصالحة الوطنية وتحقق له إعادة التأهيل والإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة في بلاده.

لقد اتخذت الحكومة الأنغولية مؤخرا خطوات تستحق الثناء وعلى رأسها البدء في عملية نزع أسلحة المدنيين وإصدار قانون العفو العام وإتمام تشكين أفراد شرطة الرد السريع والانسحاب الجزئي من مناطق تجميع قوات الاتحاد الوطني فضلا عن البدء في إدماج عدد من الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في الجيش الأنغولي، وكلها خطوات إيجابية تدعم الثقة المتبادلة وتستوجب خطوات إيجابية مماثلة من جانب الاتحاد الوطني.

إن أنظار العالم اليوم متجهة الى الاتحاد الوطني وزعيمه د. سافيمبي لاتخاذ خطوات ومبادرات جريئة في الاتجاه الصحيح، ونحن على ثقة من أنه سيغلب المصالح العليا لشعبه على أي اعتبار آخر. إن الشعب الأنغولي من حقه أن يحيا في سلم ووئام وأن يبدأ معركته الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. فالانعكاسات السلبية للحرب الأهلية ليست خافية على أحد، ولعل وصول معدل البطالة بين الشعب الأنغولي الى أكثر من ٥٠ في المائة والعجز المالي الحاد الذي تعاني منه البلاد وعبء الديون الخارجية هو خير دليل على مدى تردي الأوضاع الاقتصادية في هذا البلد الأفريقي الشقيق.

إننا نأمل أن يؤدي الاجتماع المرتقب بين الرئيس دوس سانتوس ود. سافيمبي خلال آب/أغسطس المقبل الى إيجاد حلول نهائية لكافة المسائل السياسية المعلقة وعلى رأسها: مسألة منصب نائب رئيس الدولة الذي من المقرر أن يشغله الاتحاد الوطني. تبوء عدد من قادة الاتحاد الوطني لمناصب وزارية في الحكومة الجديدة. شغل الاتحاد الوطني للمقاعد المخصصة له في البرلمان والإدارات المدنية للدولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، وطبيعي أن هذا يعني بالضرورة تحول الاتحاد الوطني الى حزب سياسي يعمل في إطار الشرعية الأنغولية.

إننا نتفق مع تقدير الأمين العام من أن أنغولا تحتاج اليوم الى دعم ومساعدة المجتمع الدولي ربما أكثر من أي وقت مضى فالحرب قد دمرت المرافق الأساسية بالدولة ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية فوصلت معدلات وفاة الأطفال، قبل بلوغهم سن الخامسة - حسبما ورد في احصاءات الأمم المتحدة - الى ٣٢٠ من كل ٠٠٠ ١ طفل، بينما بلغ معدل تسجيل الأطفال في المدارس الابتدائية ٤٥ في المائة من مجمل المستهدف، وهي أرقام غنية عن أي شرح أو توضيح.

ومن ناحية أخرى أفرزت الحرب عشرة ملايين لغم أرضي بمعدلات تعد الأعلى في العالم، فأصبح لكل مواطن في أنغولا لغم أرضي ينتظره، هذا فضلا عن وجود نحو ١,٢٥ مليون مشرد داخل حدود أنغولا ونحو ٣٠٠ ألف لاجئ أنغولي في الدول المجاورة. هذه بإيجاز ظروف المرحلة المقبلة وهي ظروف تحتم على المجتمع الدولي وأجهزة الأمم المتحدة المعنية تقديم كافة الدعم والمساعدة الممكنة لتحقيق آمال وتطلعات الشعب الأنغولي المشروعة في حياة أفضل. ومصر، من جانبها لن تبخل بأي دعم أو مساعدة ممكنة للشعب الأنغولي الشقيق.

إن وفد مصر يؤيد مد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر إضافية حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وسوف يصوت لصالح مشروع القرار المطروح أمام المجلس في هذا الشأن ونرجو أن تصلنا تقارير ومعلومات الأمين العام بشكل دوري عن تطورات الأوضاع في هذا البلد الشقيق.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، إن بلدكم فرنسا معروف بمساهمته في صقل فن الدبلوماسية. ولذلك فإنكم تتمتعون بالثقة والدعم الكاملين من جانب وفدي في جهودكم الرامية الى النهوض بمسؤوليات رئيس مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أود أن أشكر سلفكم السفير العربي، ممثل مصر، على الطريقة الممتازة التي استخدم بها مزيجا من المهارات الدبلوماسية المصرية العريقة والمعاصرة لإدارة دفة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

كل يوم يمر يعني الكثير بالنسبة لشعب أنغولا ولفرص تحقيق سلام دائم في ذلك البلد. وبزوغ يوم جديد بدون انتهاكات لوقف إطلاق النار وفقدان أرواح بريئة إنما يجدد لدى شعب أنهكته الحرب الأمل في غد أفضل. وحكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أمامهما فرصة تاريخية لوضع نهاية للحرب الأهلية التي أوصلت ذلك البلد الى شفا الهلاك الذاتي. وبوتسوانا راضية عن التقدم الذي أحرزته حكومة أنغولا في تنفيذ التزاماتها. ونحن نشجع الحكومة على مواصلة اتخاذها لخطوات حاسمة وممارسة القيادة المثالية في تنفيذ بروتوكول لوساكا.

لقد حان الوقت لأن يدرك الاتحاد الوطني أنه بوصفه طرفا في اتفاقات السلام وفي بروتوكول لوساكا يقع على عاتقه واجب والتزام تنفيذ تعهداته تنفيذا سريعا وكاملا. إن عملية السلام تقتضي المشاركة والثقة وحسن النية. وقد غامر الاتحاد الوطني بخوضه الحرب ضد حكومة أنغولا ودمر تقريبا ذلك البلد، وعليه الآن أن يقوم على نحو صادق وبناء بالمخاطرة بالمشاركة بصورة قوية في إرساء السلام في أنغولا. ولذلك فإننا ندعو الاتحاد الوطني الى أن يجمع القوات المتبقية على وجه السرعة في مناطق الإيواء وأن يسلم الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، دون مزيد من التأخير، كل الأسلحة والذخائر، ولا سيما المعدات العسكرية الثقيلة التي كان واضحا غيابها من البنود التي سلمت الى البعثة حتى الآن. ونشاطر الأمين العام رأيه مشاطرة كاملة أنه، ما لم يتم تسليم الأسلحة الثقيلة فإن تجميع القوات في مناطق الإيواء لن يكون كاملا. وإن الاختتام الناجح للمحادثات العسكرية في الآونة الأخيرة يجب أن يجعل من الأيسر على الاتحاد الوطني أن يجد سبيله وأن يتمكن من ممارسة مزيد من المرونة في حل القضايا المتبقية.

إن الأسابيع القليلة القادمة ستكون حاسمة في توطيد عملية السلام وفي ضمان كونها عملية لا رجعة فيها. وبوتسوانا تعلق أهمية قصوى على تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ونعتقد اعتقادا قويا أن مثل هذه الحكومة سيكون لها أثر حميد على عملية السلام بصفة عامة. وفي هذا الصدد، فإن أعضاء البرلمان من الاتحاد الوطني ينبغي أن يشغلوا مكانهم الشرعي في الجمعية الوطنية لأن هذا سيكون له أثر إيجابي على المحادثات حول القضايا الدستورية. وفي السياق نفسه، فإنا نؤيد ملاحظة الأمين العام أن مسألة منصب نائب الرئيس للسيد سافيمبي يجب حسمها في أقرب فرصة ممكنة. ولذلك فإن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس وقائد الاتحاد الوطني يحظى بتشجيع كامل من جانب وفدي لأن مثل هذا الاجتماع قد يعجل أخيرا بقرار السيد سافيمبي أن يتولى مسؤولياته في الحكومة الوطنية.

وبينما يواصل المجتمع الدولي ممارسة الضغط على حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الوفاء بالتزاماتهما التي التزما بها بحريّة، فإن من الضروري لنا جميعا أن نراعي الحاجة الماسة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لحكومة ولشعب أنغولا من أجل دعم وترسيخ ومواصلة عملية السلام في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. وإن عملية إعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الأنغولي عنصر هام في أساس عملية السلام. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدة الآن حيث تجري عملية التسريح وإعادة الاندماج الاجتماعي. ومن الأهمية بمكان مساعدة المقاتلين السابقين المسرحين على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع الأنغولي. ومن المهم إيلاء اهتمام خاص لهذا الجانب من عملية السلام الأنغولية، لأنها تنطوي على إمكانية أن تكون هاجس البلد في السنوات القادمة لو جرى إهمالها.

وإذ نمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق حتى ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن رغبة بلدي الشديدة بأن ترى الأشهر الثلاثة القادمة وقد استخدمت بشكل مثمر لإنشاء أساس راسخ للسلام الدائم في أنغولا بحيث أنه عندما ينظر المجلس في تقرير الأمين العام القادم في شهر تشرين الأول/اكتوبر، الذي سيشهد بداية موسم الأمطار في الجنوب الأفريقي، فإن شعب أنغولا سيكون متطلعا إلى حَرث الأرض وزرع محاصيله دون خوف من استئناف الحرب تحت غطاء الشجيرات المورقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية، باسم شيلي أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة الفعالة والمجربة التي أدرتم بها أعمال المجلس. ويمكنكم، ويمكن للفريق الفرنسي الذي يساعدكم، التعويل على دعم شيلي التام في ممارسة وظائفكم الهامة.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أيضا أن أشكر مصر بحرارة على إدارتها الممتازة والفعالة لرئاسة المجلس في الشهر المنصرم. ومرة أخرى، دلل السفير العربي على القدرات الشخصية والمهنية التي تحظى بإعجابنا جميعا والتي عادت عليه وعلى بلده بالسمعة الطيبة. وأتوجه بالتهنئة إلى الفريق الممتاز الذي ساعده في عمله وأشكرهم على ما أبدوه من اهتمام أثناء تولي مصر لمهام الرئاسة.

وإن التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يشير إلى تحسن في الحالة السياسية في ذلك البلد. والأخبار المشجعة الواردة في تلك الوثيقة قد كملتها معلومات أخرى وفرتهما شفويا الأمانة العامة والأطراف الأخرى خلال مناقشة هذا البند.

وشأني شأن المتكلمين السابقين، أود أن أؤكد بإيجاز شديد على بعض الإنجازات التي تحققت في عملية السلام، بما في ذلك الجوانب الأساسية مثل صمود وقف إطلاق النار؛ واستمرار عملية إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وإدماج بعض أفرادها في القوات المسلحة الأنغولية؛ وإيواء قوة شرطة الرد السريع؛ وإصدار قانون العفو؛ ونزع الألغام من الطرق؛ وتوسيع مجال المساعدة الإنسانية.

وكل هذا يبعث على الارتياح وينبغي أن يوفر حافزا هاما للمجتمع الدولي من أجل الإبقاء على دعمه لأنغولا وزيادة هذا الدعم. ومع ذلك، لسوء الطالع، فإن هذا التقدم يجري في ظل خلفية عامة من التأخير في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة والاتحاد الوطني. وهذا يفسر ميل بعض المحللين أحيانا للتقليل من أهمية هذه الإنجازات.

وكما سمعنا خلال هذه المناقشة، فإن عملية السلام قد وصلت إلى مرحلة حاسمة. ولذا ينبغي للمجلس وللأمم المتحدة ككل أن يصرا على احترام الأطر الزمنية المتفق عليها من أجل تحقيق الأهداف.

ولذا فإن الطرفين، وبخاصة الاتحاد الوطني، يجب أن يقدما دليلا واضحا على استعدادهما لأن تستكمل بنجاح عملية السلام وللبدء في عملية إعادة تعمير أنغولا. وعليه، فهناك بعض الخطوات التي لا غنى عنها في توليد مناخ من الثقة بالإرادة السياسية على تعزيز السلام وإعطاء الشعب الأنغولي الأمل بحياة آمنة. وهذه الخطوات تتضمن تسليم الأسلحة الثقيلة، بما فيها الذخائر، التي ما زالت في حوزة الاتحاد الوطني؛ وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية؛ وإدماج عناصر الاتحاد الوطني في إدارة الدولة والبرلمان والقوات المسلحة. وأود أن أذكر ضرورة تحقيق تقدم صوب الإزالة التامة للألغام التي وصل تعدادها إلى ١٠ ملايين لغم، والتي تبعث إحساسا عميقا بانعدام الأمان لدى مَن يسافر في أنحاء الأراضي الأنغولية.

ومن المهم أن يأخذ الطرفان بعين الاعتبار قرب انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة والبدء بتقليل عدد أفرادها وذلك كي يعملا على تهيئة مناخ يفضي إلى الانتقال من الوقف النهائي للأعمال العدائية إلى مرحلة جديدة من تعزيز السلام من خلال التنمية من

أجل تحسين الظروف المعيشية للذين عانوا أكثر من غيرهم في هذه الحرب الأهلية: أي شعب أنغولا.

وإن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجـــه أنغـــولا ذات حجم حجم يتطلب جهود جميع سكان البلد، وخاصة زعمـــاء أنغولا. وتقرير الأمين العام يسترعي الانتباه إلى الحالة الاقتصادية الحرجة والمبالغ الكبيرة المطلوبة لدعم إعادة تأهيل أنغولا. ووفقا لهذا التقرير، فإن حجم المعونة التي التزم بها فعلا - ناهيك عن الكميات التي قُدمـــت كإسهامات فعلا - لا يكفي لتغطية تنفيذ برامج إعـــادة التأهيـــل الأكثر إلحاحا، ولا سيما ما يتصل بالتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين.

ولذا فإن تهيئة مناخ من الاستقرار السياسي أمر لا غنى عنه لاجتذاب رأس المال الخـــاص ودعـــم المجتمع الدولي. وإن التأخير والتأجيل في الاتفاقات السياسية يؤخران ايضا تنفيذ تقديم الدعم الدولي العاجل والضروري الذي تحتاجه أنغولا أمس الحاجة. ونحـــن جميعا نعرف أن السلام الحقيقي يتحقق عنـــد تحقيق تنميـــة حقيقية لصالح القطاعات المحرومة بالدرجة الأولى.

ونعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن نصا متوازنا يعترف بالتقدم المحرز في أنغولا، إلا أن هذا يؤكد أيضا في هذه المرحلة من العملية، على أولوية التنفيذ الكامل والفوري للالتزامات المعلـَّقة.

وينبغي للحكومة، والاتحاد الوطني خصوصا، أن يضاعفا جهودهما لتعزيز السلام، لأن هذا وحده من شأنه أن يشجع المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم للتغلب على الأزمة الكبيرة في أنغولا.

وأود أن أتوجه بالشكر للجهود المبذولة من جانب أفراد الأمم المتحدة في الميدان والعاملين في المنظمات الإنسانية وللعمل الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي والبرتغال من أجل حل المشاكل التي تعصف بأنغولا.

وفي الختام، أود أن أقول إنه بالرغم من مآسي الماضي، وبالرغم من بطء التقدم نحو السلام، وبالرغم من كل الذي ما زال يتعين القيام به، فإن شيلي مقتنعة بأنه، إذا توفر لزعماء وشعب أنغولا الوقت الكافي، فإنهم سيضربون للعالم مثالا على المصالحة الحصيفة والمستقرة. وهذا هو وقت التفكير فقط باحتياجات ومصالح الأسر في أنغولا والمجتمعات التي تعيش فيها. وهذه العملية لن تحقق النجاح إلا عندما تأتي بالسلام إلى قلوب البشر وعدم الخوف في التطلع إلى حياة جديدة من الأمن للجميع.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وإنني أعاهدكم أن أقدم دعم وفدي الكامل لكم وتعاونه الوثيق معكم لدى اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة. وأود أيضا أن أشيد إشادة حارة بسلفكم، السفير العربي، سفير مصر، على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

(تكلم بالانكليزية)

منذ التمديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قبل شهرين، وقعت بعض التطورات المشجعة في عملية السلام في أنغولا. ونحن نرحب، على وجه الخصوص، بالتقدم المثير للإعجاب في إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، بتسجيل أكثر من ٠٠٠ ٢٠ جندي إضافي تابع للاتحاد الوطني في مناطق الإيواء. ومما يبعث على سرورنا أيضا أن نلاحظ استكمال إيواء قوات شرطة الرد السريع، واعتماد الاتفاق الإطاري بشأن المسائل العسكرية، الذي مكن من البدء بالعملية التي طال انتظارها لإدماج الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية؛ وإصدار قانون العفو؛ وبدء المحادثات بين الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني بشأن التعديلات الدستورية الضرورية لإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وبالرغم من أن التقدم المحرز عموما حتى اليوم كان إيجابيا بما يكفي لتبرير التفاؤل المشوب بالحذر بالنسبة للمستقبل، فإن وفدي يشاطر شعور خيبة الأمل إزاء الإيقاع البطيء لتقدم عملية السلام. فالكمية

والنوعية غير المرضية لأسلحة الاتحاد الوطني المسلمة الى بعثة الأمم المتحدة للتحقق لا تزال أيضا مبعثا للقلق. ولا بد من التذكير بأن عملية الإيواء لن تكتمل إلا عندما يتم إيواء جميع قوات الاتحاد الوطني بطريقة موثوقة ويمكن التحقق منها وتسليم جميع أسلحة الاتحاد الوطني، وخاصة أسلحته الثقيلة، الى بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

إن عملية السلام في أنغولا تنتقل الآن الى أكثر مراحلها حساسية. والمهام الأساسية الثلاث لبروتوكول لوساكا، وهي إيواء قوات الاتحاد الوطني، وإنشاء القوات المسلحة الموحدة، وإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ينبغي إتمامها في الأيام أو الأسابيع المقبلة. وستظل عملية السلام ناقصة ما لم يتم تنفيذ هذه المهام الحاسمة بنجاح وفي الوقت المناسب. وإن مشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن أن يصوت عليه يحدد بصورة صحيحة في فقراته ٦ و ٨ و ١٢ و ١٣ طبيعة هذه المهام والخطوات المحددة التي يتعين على الأطراف الأنغولية اتخاذها. وإننا نحث الأطراف الأنغولية على تنفيذ التزاماتها دون مزيد من الإبطاء.

ومن أجل التغلب على ما تبقى من العقبات أمام عملية السلام، ليس هناك بديل عن توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف ذاتها. فالثقة المتبادلة بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي أمر أساسي لالتزام الطرفين ولإبداء إرادتهما السياسية. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبرى على التوصل الى تفاهم واضح بين الزعيمين فيما يتصل بدور كل منهما وطبيعة المناصب التي ستخصص لقادة الاتحاد الوطني في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وأفضل سبيل لحل المشاكل من هذا الطابع هو عقد اجتماع بين الزعيمين. وإننا ننظر الى أهمية الفقرة ١٤ من مشروع القرار في هذا السياق.

إن أحد التحديات الشديدة التي تقترن بتقدم عملية السلام هو تسريح الجنود وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وقد قيل الكثير عن الصلة التي لا يمكن فصمها بين السلام والتنمية. فوجود عدد كبير من المقاتلين السابقين المسرحين في بلد يعاني من وضع اقتصادي مقلقل مثل أنغولا، سيولد على الأرجح المزيد من التوتر الاجتماعي، ويعيق توطيد السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ومن هنا تنبع الحاجة الملحة الى التدريب الفني وتهيئة فرص العمل، التي تسير جنبا الى جنب مع التعمير الاقتصادي والتنمية. وفي الوقت الذي من المقرر أن تضطلع فيه الحكومة الأنغولية بدور مركزي، نؤكد على دعم المؤسسات المالية الدولية وكذا على سخاء البلدان المانحة الرئيسية. وفي هذا الضوء ننظر الى مزية الفقرتين ١١ و ٢٢ من مشروع القرار.

وأخيرا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر، كما أوصى بذلك الأمين العام.

وفي ضوء ذلك، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيدي الرئيس، أرجو السماح لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني لعلى يقين من أن عمل المجلس في هذا الشهر تحت قيادتكم سيكلل بالنجاح.

لقد أعربتم، سيدي، في بداية اجتماع اليوم عن المواساة باسم المجلس للخسائر الجسيمة التي لحقت بالصين نتيجة الفيضانات الخطيرة التي وقعت مؤخرا. وسوف أنقل بأمانة عبارات المواساة هذه الى حكومة وشعب الصين. وإنني واثق من أن تعبيركم عن المواساة سيعطي دعما معنويا قويا لشعب الصين الذي يواجه في هذه اللحظة تلك الفيضانات. وبالنيابة عن شعب الصين، أود أن أعرب عن شكرنا الصادق لكم، ومن خلالكم، سيدي، لبقية أعضاء المجلس.

وأود أيضا أن أشيد بالسفير العربي، رئيس المجلس للشهر المنصرم، وللوفد المصري. إن العمل الممتاز الذي قاموا به يثبت تماما مهارات الحضارة المصرية العريقة وذكاء وحكمة الشعب المصري.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن ترحيبنا الحار بسعادة نائب الوزير بلا وزارة في أنغولا

ولأشكره على الحضور الى المجلس والإدلاء ببيان، الأمر الذي نقدره كل التقدير.

إن وفد الصين سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا. ومشروع القرار يقضي بتمديد ولاية أكبر عملية حالية للأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة ثلاثة أشهر أخرى. ويدل ذلك على دعم المجتمع الدولي القوي لعملية السلام في أنغولا. ويحدونا وطيد الأمل في أن ينتهز الطرفان في أنغولا، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، هذه الفرصة وأن يستغلا بالكامل الظروف المؤاتية الناجمة عن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من أجل الإسراع بعملية السلام بغية تحقيق المصالحة الوطنية في النهاية.

إن التطورات التي حدثت في الشهرين الأخيرين توضح أن الطرفين المعنيين في أنغولا قد اتخذا عددا من الخطوات الملموسة للإسراع بعملية المصالحة الوطنية وأن قدرا من التقدم الملموس قد أحرز في عملية السلام.

إننا نقدر قيام حكومة أنغولا بإصدار قانون العفو واتمام إيواء قوة شرطة الرد السريع. فهذان تدبيران ضروريان لبناء الثقة المتبادلة ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك.

غير أننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم تحقيق الأهداف المرجوة في تنفيذ بروتوكول لوساكا والاتفاقات الهامة التي توصل إليها الطرفان الأنغوليان. إننا ندعو الطرفين، وبخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية والشعور بالمسؤولية الوطنية. وإلى الامتناع عن مواصلة التسويف في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا والجدول الزمني الذي توصل إليه الطرفان، وإتمام إيواء القوات، والمشاركة بجدية في تشكيل حكومة للوحدة والمصالحة الوطنية، وقوات مسلحة وطنية مشتركة. ويود الوفد الصيني أن يؤكد مرة أخرى أن الركود في عملية السلام في أنغولا لا يتفق مع روح الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف المعنية، ولا هو ما يود المجتمع الدولي أن يراه.

إن عملية السلام في أنغولا تمر الآن بمنعطف تاريخي حاسم. فإذا أمكن بحق للطرفان في أنغولا، انطلاقا من مصالحهما الوطنية الشاملة، أن يزيلا بالفعل أسباب شكاواهما السابقة، ويدفنا خلافاتهما، ويبنيا الثقة المتبادلة، ويتقدما بحزم على طريق السلام، تحسن مستقبل أنغولا تحسنا أكيدا واستطاع شعب أنغولا أن يبدأ السير في الطريق الرحب الذي يؤدي إلى إعادة البناء الوطني والتنمية. وبالعكس، فإن استمرار التجمد، أو التقهقر، في عملية السلام، سيؤدي إلى ضياع السلم والهدوء اللذين طالما أرادهما شعب أنغولا، وإلى إبقاء الأمة الأنغولية في هذه الفوضى والبؤس. ونحن نتوقع أن يرقى الطرفان، وبخاصة الاتحاد الوطني، إلى مستوى رغبات شعب أنغولا والمجتمع الدولي، بأن يتخذا اختيارا يكون متمشيا مع المقتضيات التاريخية وقرارا سياسيا يكون محققا لصالح الأمة الأنغولية.

إن الصين، حكومة وشعبا، تهتم دائما اهتماما شديدا بمصير الشعوب الأفريقية وتتعاطف مع قضية السلام في البلدان الأفريقية وتؤيد تلك القضية. وقد أكد الرئيس الصيني جيانغ زيمين أثناء زيارته لأفريقيا في أيار/مايو الماضي أن معظم البلدان الأفريقية تتجه صوب الاستقرار السياسي وتدخل حقبة تاريخية جديدة تبحث فيها عن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وتشعر بسعادة غامرة لمقدم هذه الحقبة.

لقد أصبحت مسألة أنغولا الآن آخر القضايا الساخنة التي يجب حلها في الجنوب الأفريقي. ونحن نؤيد تقديم المجتمع الدولي الدعم القوي المتواصل لعملية السلام في أنغولا، بحيث يتحقق السلم والاستقرار في الجنوب الأفريقي كله.

ولا بد من الاضطلاع بالتعمير الشامل لأنغولا في فترة ما بعد الحرب. إن الإنعاش الاقتصادي والتعمير سيشكلان مهمة شاقة بالنسبة لأنغولا، إلا أن هذا هو مفتاح السلام الدائم. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي أهمية كبرى لهذه المسألة وأن يوفر لها الدعم الفعال. وستستمر الصين في بذل قصارى جهدها للمساهمة في التعمير الاقتصادي لأنغولا. ونحن على ثقة بأنه عندما يتحقق السلم في أنغولا، فإن شعب أنغولا العظيم والمجتهد سيتغلب على الصعوبات

التي يواجهها وسيحول أنغولا إلى بلد جميل ينعم بالرخاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا، سيدي، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على توليكم رئاسة المجلس عن شهر تموز/يوليه. ولا يساورني شك في أن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية العظيمة ستوفر توجيها حازما وفعالا لعملنا. وتحقيقا لهذا الهدف، يمكنكم الاعتماد على التعاون الكامل من جانب الوفد الإيطالي.

وأود أيضا أن أشكر بحرار السفير نبيل العربي وجميع أعضاء وفد مصر على التوجيه الممتاز والفعال للغاية لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

(تكلم بالانكليزية)

إن التقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا عن الحالة في أنغولا يؤكد عددا من التطورات الإيجابية. ذلك أن تنفيذ بروتوكول لوساكا يجري، وإن كان في تردد متواصل. وفي هذا الصدد فمن الهام بصفة خاصة أن الاتفاق الإطاري بشأن المسائل العسكرية تحقق، وأنه يجري إيواء قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وإن لم يكتمل بعد، وأن عملية إدماجهم ضمن القوات المسلحة الأنغولية قد بدأت. وأثناء الأيام القليلة الماضية وصلت معلومات جديدة إلى مجلس الأمن بشأن التعجيل بعملية إيواء وحدات الاتحاد الوطني المتبقية أيضا. ونأمل في أنه بعد كل هذه التأخيرات التي لم يكن لها ما يبررها، ستفي قيادة الاتحاد الوطني بالالتزام التي قطعته على نفسها عندما وقعت على بروتوكول لوساكا.

والتقدم المحرز حتى الآن لا يزال هشا جدا ومشروع القرار الذي سيصوت عليه المجلس الآن يشير بوضوح إلى المجالات التي ينبغي للطرفين اتخاذ المزيد من الخطوات بشأنها على وجه السرعة بغية ترسيخ عملية السلام التي بلغت منعطفا حاسما - كما أكد الأمين العام. ولا يزال هناك تقدم كبير يجب تحقيقه على المستوى السياسي. وقد آن الأوان لتشكيل حكومة إئتلافية ولأن يشغل أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى الاتحاد الوطني مقاعدهم في الجمعية الوطنية. إن هذا التطور لن يمثل فقط نقطة تحول في الأزمة، بل وسيسمح أيضا بتركيز الطاقات المنهكة للبلد على الحالة الطارئة الخطيرة التي تتمثل في الكارثة الاقتصادية التي تلوح في الأفق.

والمعلومات المزعجة في هذا المجال والواردة في تقرير الأمين العام تبين بوضوح تام أن فرص السلام في أنغولا قد تتوقف إن لم يتحقق تقدم في الحالة الاقتصادية والاجتماعية على وجه السرعة. ويجري فعلا تقديم المساعدة الدولية إلى أنغولا، برغم عدم كفايتها، وكل الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لها أنشطة في هذا البلد. ويجدر بي أن أذكر هنا أنه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ قدمت الحكومة الإيطالية مساعدات بأشكال متنوعة بلغ مجموع قيمتها ١٠٩ ملايين من الدولارات. وفي عام ١٩٩٦ خصصت أموال إضافية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ١٢,٥ مليون دولار. وإلى جانب ذلك تشارك إيطاليا بفريق من المدربين على أنشطة إزالة الألغام التي يضطلع بها الطرفان بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن إزالة الألغام وترميم الطرق أمران أساسيان لسلامة السكان، فضلا عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي في أنغولا. ويتردد أن التقدم يحرز في المجالين كليهما نتيجة للعمل الطيب الذي تضطلع به وحدات متخصصة تابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ومنظمات غير حكومية. ونلاحظ أن الاتحاد الوطني، بعد تأخيرات طويلة، يظهر أيضا تعاونا أكبر في أنشطة إزالة الألغام.

ولتحقيق أكبر أثر ممكن للمساعدات المقدمة، وللسماح بالاستئناف الجدي للنشاط الاقتصادي، من الضروري بصورة مطلقة أن تعالج الحالة في لواندا معالجة أكثر فعالية وأن تبسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد. إن مرحلة بناء السلم بعد الصراع التي دخلتها أنغولا الآن تتطلب جهودا تتسم بالعزم من جانب جميع الأطراف، داخل البلد وخارجها، بغية إعادة تهيئة الظروف التي تسمح للسكان بالاستفادة من الموارد الطبيعية الثرية للبلد.

ورغم أن عملية السلام تبدو الآن قد أرسيت، لا يزال الالتزام الدائم من جانب الطرفين المعينين ذا أهمية حيوية. وكلاهما، وبصفة خاصة الاتحاد الوطني، يجب أن يبدي تصميما أقوى على دفع تنفيذ بروتوكول لوساكا، بحسن نية. وعلينا ألا ننسى أن التأخيرات العديدة في الشهور القليلة الماضية قد اسفرت عن معاناة جديدة لا مبرر لها لشعب أنغولا.

وختاما، اسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى عن شكرنا العميق لجميع الذين أسهموا في عملية حفظ السلام: الأمين العام وممثله الخاص، ميتر أليوني بلوندين بيي، وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، والدول المراقبة الثلاث.

وستصوت إيطاليا مؤيدة لمشروع القرار المعروض على المجلس، للأسباب السابق شرحها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن سروري العميق إذ أراكم تتولون رئاسة أعمال مجلس الأمن أثناء شهر تموز/يوليه. ونحن على ثقة من أنه بفضل مهاراتكم وخصالكم المعروفة جيدا، ستكلل أعمالنا بالنجاح. وأود أن أعرب أيضا عن امتناننا للسفير العربي ولوفد مصر بأسره على العمل الممتاز الذي قاموا به أثناء شهر حزيران/يونيه الماضي، في إدارة أعمال المجلس.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي سعادة الجنرال هيغينو كارنييرو، نائب الوزير بدون وزارة في الحكومة الأنغولية.

منذ ٨ أيار/مايو، وهو موعد آخر تمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، تحسنت الحالة في أنغولا في ميدان توطيد عملية السلام بشكل يبعث على التشجيع رغم بعض التأخيرات. وفي الحقيقة، أن اعتماد الطرفين للاتفاق الإطاري بشأن القضايا العسكرية، وبداية إدماج الأفراد العسكريين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية، والاتفاق المبرم بين رئيس أنغولا والسيد سافيمبي بشأن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بحلول الأسبوع الثاني من شهر آب/أغسطس والتقدم المحرز في إزالة الألغام وإلغاء مواقع التفتيش، كل هذه تطورات إيجابية نستحسنها.

وبالتالي، يشجع وفدي الطرفين على الاستمرار في إظهار الالتزام بالسلام بالقضاء على ما لديهما من مخزون من الألغام البرية وإلغاء جميع نقاط التفتيش، على نحو يضمن حرية انتقال الناس وتداول البضائع في كافة أراضي أنغولا.

إن إيواء ونزع سلاح جميع قوات الاتحاد الوطني، عنصر ضروري آخر لعملية السلام وينبغي الانتهاء من تسليم جميع أسلحتها دون مزيد من التأخير.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة أنغولا من أجل السلم، مثل العفو الذي صدر وفقا لاتفاق ليبرفيل، وإنهاء عملية إيواء شرطة الرد السريع، واعتماد برنامج نزع سلاح السكان المدنيين. إن هذه التدابير الهامة التي اتخذتها حكومة أنغولا ستسهم بالتأكيد في توطيد السلم في ذلك البلد الشقيق.

ورغم التأخيرات المستمرة يعتقد وفدي بأن العملية التي بُدئت تسير في طريقها السليم. ولهذا تشجع رئيس أنغولا ورئيس الاتحاد الوطني على الاجتماع في أقرب وقت ممكن في أنغولا، لحل جميع القضايا المعلقة. وفي واقع الأمر فإن الإرادة السياسية وتصميم الطرفين يمكنهما وحدهما المساعدة في إقرار السلم الدائم، والاستقرار والأمن في أنغولا.

وفيما يتعلق بالأمن، يتوجب على الطرفين والأطراف المعنية الأخرى في أنغولا اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وأمن المواقع التي يحتلونها بالإضافة إلى حرية انتقال الإغاثة الإنسانية. يمكن لذلك أن يشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه إلى أنغولا.

وفي المرحلة الراهنة من العملية، فإن تسريح المقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني وكذلك إعادة التأهيل وإعادة بناء الاقتصاد الأنغولي من الأمور التي تكتسي أهمية قصوى، وبالتالي يشجع وفدي

المجتمع الدولي على تقديم الموارد المالية اللازمة في إطار نداء الأمم المتحدة المشترك لصالح أنغولا، بالاعتقاد الأكيد أن الطرفين سيقومان بالوفاء بالتزاماتهما بمقتضى بروتوكول لوساكا.

وسنؤيد مشروع القرار المعروض علينا، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لأن لدينا من التفاؤل ما يكفي لجعلنا نعتقد بأن القادة الأنغوليين، ولا سيما رئيس الاتحاد الوطني سيجددون التزامهم بعملية السلام، التي نأمل في تحقيقها.

ويود وفدي في الختام أن يشيد بجهود البلدان المراقبة الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال وبجهود الأمين العام، وممثله الخاص وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لما يبدونه من التزام بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم واجبات رئيس المجلس، وأتمنى لكم، وللوفد الفرنسي بأسره، كل نجاح في ذلك المنصب. ونعرب عن امتناننا لسلفكم، الممثل الدائم لمصر، السفير العربي، على العمل الذي قام به هو والوفد المصري في الشهر الماضي.

كما يسرني بالغ السرور أن أشكر رئيس وفد الحكومة الأنغولية، الجنرال كارنييرو، نائب الوزير دون وزارة على بيانه الشامل. إن الوفد الروسي، باعتباره إحدى الأمم المراقبة الثلاث لعملية التسوية الأنغولية، يهتم بشدة بالتقدم الناجح في عملية السلام وإقرار السلم الدائم والاستقرار على نحو عاجل في ذلك البلد، وهو لا يدخر وسعا في تحقيق هذه الأهداف. لن يكون حل الصراع الذي استمر سنوات طويلة في أنغولا مجرد انتصار عظيم لذلك البلد الصديق وبلدان الجنوب الأفريقي الأخرى، ولكنه سيكون قصة نجاح رئيسية لأنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

ويسرنا أن نلاحظ أن تنفيذ بروتوكول لوساكا يتم في الآونة الأخيرة بسرعة أكبر. وإن استكمال المحادثات الخاصة بالمسائل العسكرية قد مهد الطريق لإنشاء قوة مسلحة موحدة. وقد أبرم اتفاق بشأن تشكيل حكومة في منتصف آب/أغسطس للوحدة والمصالحة الوطنية. وقد اتخذت خطوات هامة عديدة من أجل توطيد عملية السلام، بما في ذلك إيواء شرطة الرد السريع، ومواصلة انسحاب القوات إلى مواقع دفاعية، وبدء عملية نزع سلاح السكان المدنيين. وقد أحرز التقدم في مجال إزالة الألغام وضمان حرية انتقال الأفراد وتداول البضائع، كما انخفض مستوى الدعاية العدائية. وفي نفس الوقت، نشعر بالقلق لأن تنفيذ العناصر الأساسية لعملية السلام لا يزال متأخرا كثيرا عن الموعد المحدد. ومرة أخرى، يجب أن نقول إن المسؤولية الأساسية عن هذا تكمن في الاتحاد الوطني.

وأخيرا، اتخذ الاتحاد الوطني، تحت ضغط المجتمع الدولي، خطوات إيجابية معينة، ولا سيما برفع العدد الإجمالي لقواته المسجلة في مناطق الإيواء إلى ٥٣ ٠٠٠. بيد أن الالتزامات التي قطعها في هذا المضمار لم يتم الوفاء بها بالكامل. ونوافق على الاستنتاج الذي توصل إليه تقرير الأمين العام، بأنه حتى يقوم الاتحاد الوطني بإيواء جميع قواته وتسليم جميع أسلحته إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، لا يمكن أن تعتبر عملية الإيواء كاملة. وينبغي أن يكون إيواء ما يسمى بقوات الشرطة المشكلة من جانب الاتحاد الوطني في بضع مناطق انتهاكا لبروتوكول لوساكا عنصرا في هذه العملية.

من المهم أيضا أن تمتثل قيادة الاتحاد الوطني فورا للاتفاقات الخاصة بعودة الجنرالات المعينين لديها الى القوات المسلحة الأنغولية وضمان أن يتخذ أعضاء البرلمان التابعون للاتحاد الوطني مقاعدهم في الجمعية الوطنية وأن يتخذ الاتحاد الوطني خطوات سريعة لإدماج ممثليه المعينين في عمل إدارة الدولة في البلد على مختلف المستويات. إن التوصل الى حل بناء لمسألة منصب نائب الرئيس ذو أهمية بالغة.

وستكون الأسابيع المقبلة حاسمة بالنسبة لمصير عملية السلام ككل حيث أنه تتخذ قرارات هامة ذات طابع عسكري وسياسي. وفي هذا الصدد، نرى أن من المناسب ألا يخفف المجتمع الدولي ضغطه الموجه والمحسوب بدقة، والذي له ما يبرره، على المشتركين في التسوية مع تشجيعهم على الالتزام بدقة ببروتوكول لوساكا.

ومن المهم الجمع بين هذه السياسة والدعم الراسخ لعملية السلام، بما في ذلك توفير المساعدة المادية لتنفيذ التسريح المخطط بعناية للمقاتلين السابقين على مراحل، وإدماجهم في الحياة المدنية. ويلزم أيضا توفير الدعم النشط جدا في إقامة مزيد من الثقة بين الطرفين، ونعقد آمالا كبارا على الاجتماع المقرر عقده في أوائل آب/أغسطس بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم الاتحاد الوطني، السيد سافيمبي.

ويرى الوفد الروسي أن مشروع القرار الخاص بأنغولا، المعروض على المجلس اليوم، ملائم لمهام هذه المرحلة من التسوية الأنغولية. ونعتقد أن قرار مجلس الأمن الجديد سيوجه إشارة جادة الى المشتركين في التسوية، وفي المقام الأول، الاتحاد الوطني، لإظهار حسن النوايا في الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. إن الوفد الروسي سيصوت لصالح مشروع القرار، مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على توليكم للمنصب ونتوجه بالشكر الى الوفد المصري على توجيهه الناجح لنا في شهر حزيران/يونيه.

إن مشروع القرار المعروض علينا يحدد بشكل سليم الخطوات اللازمة لسلام دائم في أنغولا وسنصوت لصالحه. إن مشروع القرار يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي حين أننا لا نحبذ الولايات القصيرة، نرى أنه تلزم ولاية مدتها ثلاثة أشهر لاستمرار الضغط على الطرفين في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام.

إن أنغولا تقترب من مستقبل آمن وسلمي. ويسرنا أن قانون العفو قد صدر الآن وأن إيواء شرطة الرد السريع قد انتهى. ونرحب باستمرار انسحاب القوات المسلحة الأنغولية الى الثكنات وبالبلاغات الأخيرة التي مؤداها أن الاتحاد الوطني قد أطلق سراح جميع السجناء الباقين. ومما يشجعنا أيضا أن التحضيرات جارية لإيواء مزيد من قوات الاتحاد الوطني.

إن هذه التطورات وغيرها قد تم الاعتراف بها، على نحو صحيح، في مشروع القرار، بوصفها خطوات إيجابية في عملية السلام. ونحث الطرفين على ضمان عدم إعاقة هذه الجهود نتيجة لقصور في إنجاز باقي التزامات بروتوكول لوساكا. ولذلك، فمن المهم أن يستخدم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، استخداما بناء.

وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويلزم، بصورة خاصة، أن نرى الاتحاد الوطني وقد أتم إيواء قواته وتسليم أسلحته وأسلحته الثقيلة وذخائره ومعداته الأخرى. ويجب أن يقابل ذلك إدماج الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية وإدماج أفراده المدنيين في إدارة الدولة والشرطة الوطنية. إن العملية الأوسع نطاقا المتمثلة في التسريح وإعادة الإدماج تحتاج أيضا الى مزيد من السرعة، ومن الأساسي أن يقوم الطرفان بالاتفاق قريبا على تشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية. ونحث الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الاجتماع في أقرب وقت ممكن لمناقشة المسائل المعلقة.

ونشعر بقلق إزاء البلاغات الأخيرة التي مؤداها أن إدماج الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية قد يكون معلقا. وقد أثنينا على عملية الإدماج في الفقرة ٤ من مشروع القرار. ولذلك من المهم، بوضوح، أن توضح الحكومة الموقف حتى يتسنى استئناف العملية دون تأخير.

ونأمل أن يتمكن الأمين العام من الإبلاغ في ١ تشرين الأول/أكتوبر أن هذه المهام قد أنجزت. ويجب إتمامها بشكل عاجل - ذلك أن التأخير في أحد المجالات قد يقوض التقدم في مجالات أخرى، ويعرض عملية السلام بأكملها للخطر. وجدير بالملاحظة أن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هي أكبر عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. وبذلك، تظل اختبارا هاما للأمم المتحدة ككل.

وأخيرا، أود أن أشيد بإنجازات الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، ورجال ونساء البعثة الذين يعملون بنشاط، نيابة عن المجتمع الدولي، من أجل تحقيق مستقبل مستقر وسلمي لشعب أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أوجه إليكم، سيدي، خالص تهانئنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وقدراتكم الشخصية والمهنية المشهودة تكفل نجاح عملنا. ونتقدم إليكم والى البعثة الفرنسية كلها تعاوننا الكامل.

ونهنئ أيضا السفير نبيل العربي ووفد مصر على قيامهم بأعمال رئاسة المجلس في حزيران/يونيه بصورة رائعة.

إن الحالة الراهنة في أنغولا وحالة تنفيذ بروتوكول لوساكا والجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان تبين أن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني لا يقومان بكل ما يلزم لتعجيل عملية السلام في ذلك البلد.

لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في عملية السلام في أنغولا، مثل إصدار قانون العفو، وإنجاز إيواء شرطة الرد السريع؛ والانسحاب المستمر للقوات المسلحة الأنغولية الى الثكنات؛ والبدء في إدماج قوات الاتحاد الوطني في هذه القوات، واعتماد برنامج لتجريد السكان المدنيين من السلاح، والتحسن التدريجي في الحالة الإنسانية. ويجب أن نعترف بأنه ما زالت هناك جوانب أساسية في إقرار السلام في البلد يتعين الاضطلاع بها على نحو كامل. إن إيواء قوات الاتحاد الوطني في حدود الإطار الزمني الوارد في قرار مجلس الأمن ١٠٥٥ (١٩٩٦) والجدول الزمني الذي وضعته اللجنة المشتركة لم يتم بعد. ولم تتلق البعثة جميع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية. وبالإضافة الى ذلك، وعلى الصعيد السياسي، لم يحدث حتى الآن تقدم ملموس فيما يتعلق بالتشكيل العاجل لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وبصورة عامة، ما زال المستقبل السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي غير مشجع، بالنسبة لوفدي. فما دام الطرفان لم يقوما بالتنفيذ الكامل لاتفاقات السلام، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولم يفيا بالالتزامات التي تعهدا بها في ليبرفيل في غابون، نعتقد أنه لن تكون هناك تسوية دائمة لمشكلة أنغولا. ونرى أن الطرفين، وخاصة الاتحاد الوطني، يجب أن يبديا مزيدا من الاهتمام بالوفاء العاجل بالتزاماتهما من أجل عدم زيادة تأخير عملية السلام. ولذلك نحثهما على سرعة الوفاء بالتزاماتهما وعلى اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة.

وتعاني أنغولا من أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة تتطلب مساعدة فورية من المؤسسات المالية الدولية ودعم من البلدان المانحة. إن تعمير المجتمعات التي خربت نتيجة للحرب، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني لأنغولا وعملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع - كلها شروط أساسية لعودة السلام في أنغولا. ولذلك يناشد بلدي المجتمع الدولي والبلدان المانحة مواصلة دعمها لعملية السلام والاحتياجات الناشئة عن عملية التسريح وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، يسلم وفدي بأن البعثة قد اضطلعت بجميع أنشطتها من رصد وتحقق وتقديم المساعدة للقوافل الإنسانية، وأعمال إزالة الألغام وإصلاح الطرق، فضلا عن تدريب جنود الاتحاد الوطني في مجال حقوق الإنسان في مناطق الإيواء. ولذلك، يرى وفدي أن وجود البعثة لازم، في المرحلة الراهنة من عملية السلام، وسنصوت لصالح مشروع قرار تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر إضافية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمبعث سرور بالغ لوفدي أن يضم صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. ونحن على ثقة من أننا، في ضوء خبرتكم الثرية وقيادتكم، سنحقق تقدما كبيرا في عمل المجلس. وأتعهد لكم بتعاون وفدي الكامل معكم ومع وفدكم في اضطلاعكم بمهامكم. وأود أيضا أن أهنىء سلفكم، السفير نبيل العربي ووفد مصر على القيادة الماهرة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ونود أيضا أن نرحب ترحيبا مخلصا بنائب الوزير الأنغولي بلا وزارة، الجنرال هيجينو كارنيرو، وأن نعرب عن تقديرنا لبيانه الواضح عن الحالة في أنغولا.

وإن وفد إندونيسيا، كغيره من الوفود، يشعر بعميق الامتنان للأمين العام على تقريره الشامل والمفيد عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الذي قدمه عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٥ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. ويسعد وفدي أن يلاحظ أن البعثة قد أسهمت إسهاما كبيرا في تنفيذ بروتوكول لوساكا ولا تزال تضطلع بدور مثالي لا في مجال حفظ السلام فحسب بل في بناء السلام وإدارة فترة ما بعد النزاع أيضا. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة لعملهم الجدير بوافر الثناء في ظل ظروف صعبة، وأن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلودين بيي، لتفانيه في العمل على تحقيق سلام شامل ومستديم في البلد. وكذلك فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الثلاث المراقبة في تعزيز السلم والأمن في أنغولا.

لقد تحقق تقدم كبير صوب إرساء سلام دائم في أنغولا، كما يتضح في مختلف فقرات مشروع القرار المعروض علينا. ومما يسعدنا أن نلاحظ أن ثمة خطوات يجري اتخاذها وفقا لبروتوكول لوساكا. وقد تجلى ذلك في إصدار قانون العفو، واكتمال تجميع شرطة الرد السريع في مناطق الإيواء والانسحاب الجزئي للقوات الأنغولية المسلحة وعودتها إلى الثكنات. وإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس أنغولا وقائد الاتحاد الوطني حول إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية سيعزز ماسبق تحقيقه من منجزات إيجابية. وخلال هذه العملية كلها أسهمت بعثة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في تقدم عملية إعادة السلام إلى أنغولا من خلال قيامها بمجموعة كبيرة من المهام منها: رصد وقف إطلاق النار والتحقق من الالتزام به، وسحب القوات وأفراد الشرطة وتجميعها في مناطق الإيواء، وحراسة الأسلحة التي تم جمعها، ومهام أخرى جوهرية. ومن الواضح، بناء على ذلك، أن البعثة كانت تولي من الاهتمام لتخفيف بؤس السكان المدنيين بقدر ما توليه منه للجهود الرامية إلى السيطرة على النزاع وحله.

وفي ضوء الدور الكبير الذي تقوم به البعثة في أنغولا، فإن وفدي يشعر بأن المهمة القائمة لم تنته بعد ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله. ونشعر بقلق كبير إزاء البطء في تنفيذ بعض جوانب بروتوكول لوساكا، والذي تأخر عن موعده بالفعل. فإن تجميع قوات الاتحاد الوطني ونزع سلاحها يشكلان عنصرين أساسيين في نجاح عملية السلام. والوفد الإندونيسي يحث الأطراف على الاستفادة من الزخم الإيجابي لعملية السلام قبل أن تبزغ سلسلة جديدة من المشاكل تواجه الدولة الأنغولية الناشئة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر الطرفين بأن المنتظر من البعثة أن تنهي مهمتها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧. ولذلك فإننا ندعو الطرفين إلى تعجيل الخطى في مجالي نزع سلاح السكان المدنيين وإدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية. واستكمال انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع الأمامية. ومن الضروري أيضا أن تتحسن نوعية الأسلحة التي يسلمها الاتحاد الوطني، وخاصة الأسلحة الثقيلة، وإيجاد حل لمعالجة معدل حالات الفرار العالي.

وفي رأي وفدي أن نزع سلاح السكان وبناء جيش وطني وإعادة إدماج المقاتلين السابقين هي خطوات حاسمة لتحقيق سلام شامل ودائم في أنغولا. وهناك دلائل تبعث على القلق فيما يتصل بانهيار القانون والنظام. وفي المناطق التي تنسحب منها قوات الاتحاد الوطني فإن عمليات السطو والنهب والقتل تهدد العودة إلى الأوضاع الطبيعية. وهذه الحالة إنما تبرز الحاجة إلى بسط إدارة الدولة على جميع أنحاء البلد، كما جاء في الفقرة ٥ من مشروع القرار. ولذلك فإن من الضروري أن ينشىء القادة السياسيون حكومة

الوحدة والمصالحة الوطنية في أسرع وقت ممكن لتجنب حدوث أي تدهور خطير في الوضع في أنغولا.

وفي هذا الصدد، فإن وفدي يؤكد على أهمية الفقرة ١٣ من مشروع القرار التي تحث حكومة أنغولا والاتحاد الوطني على اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لقيام جميع أعضاء البرلمان المنتخبين بشغل مقاعدهم في الجمعية الوطنية. فإن ذلك سيولد عمل الآلية الديمقراطية في البلد، مما يهيء مناخا يؤدي إلى الاستقرار السياسي والسلم الحقيقي. وفي هذا السياق، يتضح أن الإذاعات الدعائية العدائية سيكون لها بالفعل تأثير سلبي على روح المصالحة الوطنية وإعادة البناء في أنغولا. ولذلك يدعو وفدي الطرفين المعنيين إلى وضع حد لهذه الممارسة، التي لن تعرقل عملية السلام ككل فحسب بل قد تدمرها أيضا.

إن إعادة بناء أنغولا لنسيجها الوطني أمر ضروري. وهو في رأينا مسعى متعدد الأوجه. ولذلك لا بد من تنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا وفي حينه، وهذا بدوره سيرسي السلام بين الطرفين. وعلى أي حال، نحن ندرك التهديد الذي يمثله التلوث بالألغام، ومن ثم تكون إزالة الألغام أمرا أساسيا إذا أريد للشعب الأنغولي أن يعود إلى الحقول وأن يتحرك بحرية في بلده. ولا حاجة الى القول بأن إعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد ستمكن بلا شك شعب أنغولا من استئناف مايشبه الحياة الطبيعية. ومن المشاكل العديدة التي تواجه أنغولا، والتي يزيد من تعقيدها الأزمة الاقتصادية العميقة، لايمكن أن تحل إلا من خلال التنفيذ الكامل للبروتوكول. ولذلك فإن من الضروري للمجتمع الدولي أن يواصل التجاوب الفعال مع الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل أنغولا، لأن ذلك يشكل مساهمة حيوية في إقامة سلام دائم .

وعلى الرغم من ذلك، يجب التأكيد على أن السلم الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أبدى الطرفان مزيدا من الاستعداد لتنفيذ التزاماتهما والعمل بروح من المرونة والتوفيق. وإننا نتطلع إلى الاجتماع الذي سيعقد بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أراضي أنغولا حيث أنه سيوفر الفرصة لحل كل ما تبقى من مشاكل وتعزيز بناء الثقة بين الطرفين.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، وبالنظر الى الدور الأساسي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في تنفيذ عملية السلام، يؤيد وفدي تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر أخرى، ولذلك سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا الآن. ولن يؤدي هذا بالتمديد الى تدعيم المكاسب التي تحققت في عملية السلام فحسب؛ بل ينبغي أن ينظر إليه باعتباره فرصة للطرفين كي ينفذا بأمانة جميع الاتفاقات ذات الصلة التي تعاقدا عليها. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتاح للطرفين أثناء هذه الفترة فرصة ذات شأن لإبداء استعدادهما لتسوية مشاكلهما واحترام دور المنظمات الدولية والإقليمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فلوسفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي سيدي أن أستهل بياني بتقديم خالص التهانئ لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ولدينا ملء الثقة بقيادتكم. كما أود أن أشكر سلفكم، السفير نبيل العربي ممثل مصر، لما تحلى به من كفاءة ودماثة - واسمحوا لي أن أشدد على - دماثة - في إدارة أعمال المجلس أثناء شهر حزيران/يونيه. وإن الحرب الأهلية التي مزقت أنغولا طوال السنوات العشرين الماضية هي من أطول الصراعات الداخلية وأكثرها دموية في أفريقيا. لقد دمرت الحرب ذلك البلد الجميل والغني. وقضى تقريبا نصف مليون أنغولي نحبهم في أعقابها ولا يزال هناك ثلاثة ملايين شخص من المشردين داخليا اليوم.

وبالرغم من ذلك، أشرق على أنغولا بصيص أمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عند التوقيع على بروتوكول لوساكا بين زعماء الطرفين المتحاربين. ولدى المجتمع الدولي بعامة سبب وجيه للشعور بالرضى - وفي المقام الأول الأمم المتحدة، وبخاصة هذا الجهاز الموقّر. وبرغم ذلك كله، فإنه كان إلى حد كبير نتيجة الموقف النشط والقوي والإجماعي لمجلس الأمن أن بدأ طرف الصراع في أنغولا المهمة الصعبة المتمثلة في المصالحة الوطنية. وما من شك أن بروتوكول لوساكا مثّل نقطة تحول، وفي الوقت نفسه، مثّل بداية ميمونة لبناء أنغولا التي تنعم بالسلام والرخاء، والأهم من ذلك كله، بناء أنغولا الموحدة.

وفي أعقاب التوقيع على بروتوكول لوساكا برز بوضوح من المناقشات التي جرت في مجلس الأمن بشأن أنغولا أن عملية المصالحة الوطنية مهمة أكثر تعقيدا بكثير مما كان متنبأ به. وإن تقرير الأمين العام الذي يعرض تطورات الحالة في أنغولا منذ أيار/مايو ١٩٩٦ والوارد في الوثيقة S/1996/503، ينطوي على لهجة أكثر تفاؤلا بقليل من لهجة التقارير السابقة. ومما يؤسف له أنه لا يتضمن ملاحظات تختلف اختلافا كبيرا عما قبلها. ومما يشجعنا إذ نلاحظ وجود عناصر إيجابية مثل إصدار قانون العفو، واستكمال إيواء شرطة الرد السريع وبعض التقدم في إيواء قوات الاتحاد الوطني والبدء بعملية دمج الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بخيبة الأمل أن نلاحظ وجود عناصر سلبية مثل ارتفاع عدد حالات الفرار من مناطق الإيواء، والنوعية والكمية غير المرضيتين للأسلحة التي سلَّمها الاتحاد الوطني، وعدم إيواء أفراد شرطة الاتحاد الوطني، والتأخير في إيواء جميع قوات الاتحاد الوطني والانسحاب غير الكامل للقوات الحكومية من المواقع المتقدمة. وإن عوامل مثل هذه لا تسمح لنا أن ندعي بأن عملية السلام في أنغولا قد وصلت فعلا إلى تلك النقطة الحاسمة، التي لا نخشى عندها من أية عودة إلى حالة الحرب.

إننا نتشاطر تماما رأي الأمين العام بأن الأسابيع القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل أنغولا. والمهمة الهامة الأولى التي ينبغي إنجازها خلال هذا الوقت هي دمج القوات الحكومية وقوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية المشتركة. وينبغي أن يصاحب ذلك تسريح القوات المتبقية ونزع أسلحة السكان المدنيين. ونعتقد أن الخطوة التالية، في عملية المصالحة الوطنية، ينبغي أن تتمثل في إنشاء بُعد سياسي جديد، وأهم سماته تشكيل حكومة تشمل الجميع قاطبة وإنشاء إدارة للدولة، حيث يمثل الطرفان تمثيلا مناسبا.

وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى النية الحسنة والمشاركة الكاملة من جانب جميع الأطراف المعنية. وإننا ندعو حكومة أنغولا والاتحاد الوطني بخاصة إلى ضمان تطبيق جميع إعلاناتهما والتزاماتهما والوفاء بالمواعيد الزمنية المعتمدة بطريقة مناسبة وحسنة التوقيت.

وتواجه أنغولا الآن تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة مثل إعادة بناء الاقتصاد الوطني والاستعداد لمواجهة نقص محتمل في الغذاء، وإعادة دمج القوات المسرحة في الحياة الاجتماعية لأنغولا، وأخيرا، وبالتأكيد ليس آخرا، إزالة الألغام التي ما زالت تعرض للخطر حياة وصحة المدنيين. وسيواصل المجتمع الدولي بالتأكيد مساعدته شريطة أن يدلل شعب أنغولا على استعداده للتعاون بنشاط من أجل استعادة السلام والاستقرار الدائمين في بلده.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة من أجل مساعدة أنغولا على أفضل نحو ممكن. والدليل على ذلك يتجسد في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في جميع مراحلها. وإن هذه البعثة، وقد دخلت الآن مرحلتها الثالثة، أكبر عملية من عمليات صون السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أي مكان في العالم. بيد أنه يجب أن يكون واضحا أن وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لا يمكن تبريره إلا إذا تم تحقيق تقدم ملموس في عملية المصالحة الوطنية.

واليوم، نوشك على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر أخرى. ويأمل وفد بلدي كل الأمل بأن يستفاد من وجود بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا استفادة مناسبة وفعالة من جانب زعماء أنغولا وشعبها، الذين أتيحت لهم فرصة كبيرة للعودة فورا إلى حالة الحياة العادية. ويجب ألا تفوت هذه الفرصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/536.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، الصين، شيلي، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٦٤ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تهانئ وفد بلدي لكم سيدي بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، ونتعهد لكم بتعاوننا الكامل. وأود أن أعرب أيضا عن تقدير وفد بلدي للسفير العربي ولوفد مصر على قيادتهما الممتازة لأعمال المجلس أثناء شهر حزيران/يونيه. وأخيرا، أود أن أعرب عن ترحيبنا بوفد أنغولا الذي انضم إلينا في المجلس برئاسة نائب الوزير كارينيرو.

إن الولايات المتحدة تلتزم التزاما قويا بعملية السلام في أنغولا، وهي عملية نعتقد أنها ستعطي الأنغوليين فرصة لبناء بلد قوي ومزدهر وموحد وديمقراطي وينعم بالسلام. والقرار الذي اتخذناه توا يدلل على أن مجلس الأمن يشاطرنا هذا الالتزام. وإننا نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن ومما يشجعنا أن العملية تمضي قدما. إلا أننا، إذ نتشاطر وجهة نظر الأعضاء الآخرين في المجلس، نأسف لأن التنفيذ ما زال متأخرا عن الجدول الزمني المحدد، تاركا خطوات هامة ما زال يتعين اتخاذها. فالتقدم السريع ضروري، بما في ذلك في مجالات حيوية مثل التسريح وإعادة الإدماج وإزالة الألغام.

لقد حدث تحرك حقيقي منذ تجديد الولاية في ٨ أيار/مايو. وفي تلك الأسابيع الثمانية، شهدنا إصدار قانون العفو؛ والتوصل إلى اتفاق بين القوات المسلحة الأنغولية والاتحاد الوطني بشأن الاندماج العسكري؛ ودخول طليعة ضباط الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية؛ وإيواء ٠٠٠ ١٧ جندي إضافي مما رفع الأرقام إلى ما يربو على ٠٠٠ ٥٠ من الجنود المسجلين؛ وثلاثة احتفالات أقيمت لتدمير الألغام البرية؛ وإيواء شرطة الرد السريع التابعة للحكومة؛ والمزيد من انسحابات القوات الحكومية الأنغولية إلى ثكناتها؛ والبدء بخطة لنزع سلاح السكان المدنيين؛ وإحراز تقدم كبير في المحادثات الثنائية بين الحكومة والاتحاد الوطني بشأن الإصلاح الدستوري؛ وإغلاق ثمانية مراكز لإيواء قوات الاتحاد الوطني؛ وإلغاء بعض نقاط التفتيش. ومن الواضح أن بعض هذه الإجراءات كانت ناقصة، ولكن التحرك كان كبيرا وفي الاتجاه الصحيح. وهذه خطوات هامة صوب السلام بالنسبة لشعب أنغولا.

واسمحوا لي أن أركز للحظة على مرحلة أساسية من عملية السلام - ألا وهي عملية التسريح. إن إيواء قوات الاتحاد الوطني يجب أن ينتهي عما قريب - هذا الشهر - وأن عملية تسريح سريعة ومنظمة للذين لا يلتحقون بالجيش الموحد ينبغي أن تبدأ بغية الإبقاء على الثقة بعملية السلام. فهناك تقريبا ٠٠٠ ٦٧ جندي من الجنود التابعين للحكومة والاتحاد الوطني قد تم تحديد موعد تسريحهم - وهم جنود يشعرون بالقلق وعدم اليقين على نحو مفهوم تجاه مستقبلهم. ولدى هؤلاء الجنود الكثير مما يسهمون به في عملية إعادة التعمير الضخمة لأنغولا.

ولا بد أن تكفل السلطات الأنغولية والمجتمع الدولي تنمية الطاقات والمهارات الكبيرة لهؤلاء الجنود المسرحين وتوجيهها على أسس سليمة. وأن الدعم الدولي ضروري لضمان السرعة في تسريح المقاتلين السابقين وإدماجهم. وإننا وشركاؤنا في مجتمع المانحين الدولي ملتزمون بالمساعدة في نجاح تسريح قوات الحكومة والاتحاد الوطني، ولكن لم يصل حتى الآن سوى ١٠ ملايين دولار من مبلغ ٤٢ مليون دولار المطلوب للسنة الأولى من عملية التسريح والإدماج. إننا ندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى إيلاء هذا المطلب العاجل انتباها كاملا. فيجب أن يكون للمقاتلين المسرحين مصلحة حقيقية في السلام في أنغولا - ويجب أن يقتنعوا بأن هناك بالفعل "حياة بعد لوساكا".

إن قرار اليوم يسترعي الانتباه عن حق إلى المهمة العاجلة لإزالة الألغام. فإزالة الألغام أمر ضروري للتمكين من حرية حركة الناس والبضائع في جميع أنحاء أنغولا، وهو بالتالي عنصر حاسم في جهود التسريح والتعمير. وإننا نشجع الأطراف على بذل جهد أكبر في جميع مراحل عملية إزالة الألغام. وإننا نشيد أيضا بالاحتفالات الثلاثة التي أقيمت بمناسبة تدمير الألغام البرية - واحد أقامته الحكومة، واثنان أقامهما الاتحاد الوطني. ولا نزال نعتقد بأن إقامة احتفال مشترك

بتدمير الألغام البرية سيكون له أثر كبير على الحالة النفسية للأنغوليين، ويعطي المزيد من الضمانات بأن فجر مرحلة جديد من السلم والمصالحة الوطنية قد بدأ يبزغ بعد عقدين من الحرب.

إن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة الأهمية لعملية السلام. ومع مضي عملية السلام قدما، ومع اقتراب موعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في شباط/فبراير ١٩٩٧، تزداد المهام صعوبة، وتزداد أهمية ما نحن بصدده، ويجب ألا تتزحزح الإرادة السياسية المطلوب توافرها لدى الطرفين. لقد اتفقت الحكومة والاتحاد الوطني، في اللجنة المشتركة، على جدول زمني للاجراءات خلال شهر تموز/يوليه. وسيتابع مجلس الأمن أعمال الطرفين عن كثب ليتأكد من نهوض كل جانب بالتزاماته. ويجب اختيار أفراد الاتحاد الوطني الذين سينضمون إلى القوات المسلحة الموحدة، ويجب عليهم أن ينضموا، مع ضباط الاتحاد الوطني، إلى الجيش المشترك الجديد. وقد انزعجنا عندما علمنا هذا الصباح أنه يبدو أن هناك توقفا في عملية الانتقاء التي بدأت لتوها في الأيام القليلة الماضية. ونحن نثق أن الطرفين سيبديان أقصى قدر من الالتزام والارادة السياسية والمرونة الضرورية لإعادة عملية إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية إلى مسارها دون مزيد من التأخير.

وإن إنشاء جيش مشترك، وتسريح الجنود الذين لم يقع الاختيار عليهم للدخول في صفوفه، سيكون حجر زاوية مهم في بناء الثقة التي هي مفتاح مستقبل أنغولا. والخطوة الأساسية الأخرى ستكون إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وإننا نفهم تماما أن هذه الخطوات ليست سهلة، ولكن يجب اتخاذها - لا للوفاء بالالتزامات الرسمية فقط بل أيضا لتوطيد الثقة التي بناها الطرفان على مدى فترة السنة والنصف الماضية. وقد تنشأ خلافات في الرأي وقد يشكك في الاجراءات، ولكن يجب أن تحل جميع الصعوبات بالسبل السلمية والحوار. وبتوفر الارادة السياسية المطلوبة، وفي ظل مناخ التعاون المتنامي السائد، يمكن اتخاذ الخطوات الضرورية في الإطار الزمني الذي اتفق عليه الطرفان. ونحن نتوقع تماما أن نرحب بإنشاء حكومة جديدة للوحدة والمصالحة الوطنية، ومضي عملية السلام إلى منتهاها في إطار فترة الولاية التي يغطيها قرار مجلس الأمن اليوم.

وأختتم بياني بالثناء على الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة للتحقق، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على تفانيهم وخدمتهم الباسلة لصالح قضية السلام. فبدونهم ما كان لعملية السلام أن تصل إلى ما وصلت اليه اليوم. ونحن ممتنون أيضا لسخاء البلدان التي أسهمت بقوات في قوة بعثة التحقق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل فرنسا.

يتناول مجلس الأمن بانتظام مسألة أنغولا. وللمرة الأولى نلاحظ، كما أكد الأمين العام في تقريره، إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ عملية السلام. إن السلام في أنغولا أصبح موثوقا به حقا.

وينبغي لنا، أولا، أن نهنئ الحكومة الأنغولية التي حققت تقدما سريعا في تنفيذ التزاماتها، ولا سيما فيما يتعلق بقانون العفو، والافراج عن السجناء، وإيواء قوات شرطة الرد السريع، والبدء مؤخرا ببرنامج نزع سلاح السكان المدنيين. ونرحب أيضا بحرارة بالجهود التي بذلها الاتحاد الوطني فيما يتعلق بإيواء قواته. إن القرار الذي اتخذناه للتو يراعي هذه التطورات الايجابية، ولهذا السبب فإننا صوتنا لصالحه.

ومع ذلك، يبقى هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. أولا، من الضروري للغاية الانتهاء من إيواء قوات الاتحاد الوطني في أقرب وقت ممكن. فلن يصبح الإيواء موثوقا به إلا عندما يسلم الاتحاد الوطني أسلحته الثقيلة ويسرح جميع جنوده. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن هذا الإيواء لن يكون له معنى إلا إذا كانت هناك فرصة حقيقية لإدماج المحاربين السابقين في القوات المسلحة الأنغولية أو أن يعاد إدماجهم بسرعة وبفعالية في الحياة المدنية. ولهذا السبب من الضروري القيام فورا بضم ودمج المحاربين المسرحين.

ومن الضروري أيضا توطيد المصالحة الوطنية تدريجيا وأن يتم بهذه الروح تشكيل حكومة الوحدة على وجه السرعة. ونحن نفهم أن مسألة منصب نائب الرئيس، الذي ينبغي أن يشغله السيد سافمبي، هو

حجر الزاوية في جميع هذه المفاوضات. ولذلك نأمل في أن يحقق الاجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي، المقرر عقده في أنغولا في أوائل شهر آب/أغسطس، نتائج مثمرة.

ومن الأهمية بمكان أن يدرك الطرفان أن الأمم المتحدة لن تظل في أنغولا إلى ما لا نهاية. ومن الواضح أنه سيتعين على بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا أن تشرع في مغادرة البلد كما هو مقرر في شباط/فبراير ١٩٩٧. ولهذا السبب من الضروري للطرفين المتحاربين السابقين أن يتغلبا في أقرب وقت ممكن على مشاكلهما المتبقية بما يحقق المصلحة العامة، وأن يقوم المجتمع الدولي بدعم الجهود المبذولة من أجل الإنعاش الاقتصادي اللازم في أنغولا لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في ذلك البلد.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠